المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عمان

رؤية عمان 2040

التقرير الإحصائي
لأهداف التنمية المستدامة

مايو 2025

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عمان

رؤية عُمان 2040

التقرير الإحصائي
لأهداف التنمية المستدامة

مايو 2025

المحتويات

		رقم الصفحة
الهدف الأول	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	12
الهدف الثاني	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المُحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	16
الهدف الثالث	ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	20
الهدف الرابع	ضمان أن تُتاح للجميع سُبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فُرص التعليم مدى الحياة للجميع.	26
الهدف الخامس	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء	30
الهدف السادس	كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	34
الهدف السابع	كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	38
الهدف الثامن	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	40
الهدف التاسع	إقامة بِنَى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	44
الهدف العاشر	الحد من عدم المساواه داخل البلدان وفيما بينها	48
الهدف الحادي عشر	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	52
الهدف الثانى عشر	كفالة وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة	56
الهدف الثالث عشر	إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	60

رقم الصفحة

الهـــدف الرابع عشر	الحيـاه تحـت المـاء: حفـظ المحيطـات والبحـار والمـوارد البحريـة واسـتخدامها علـى نحـو مسـتدام لتحقيـق التنميـة المسـتدامة	64
الهـدف الخامس عشر	حمايـة النظـم الإيكولوجيـة البريـة وترميمهـا وتعزيـز اسـتخدامها علـى نحـو مسـتدام، وإدارة الغابـات علـى نحـو مسـتدام، ومكافحـة التصحـر، ووقـف تدهـور الأراضـي وعكـس مسـاره، ووقـف فقـدان التنـوع البيولوجـي	68
الهدف السادس عشر	التشـجيع علـى إقامـة مجتمعـات مسـالمة لا يهمـش فيهـا أحـد مـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة، وإتاحـة إمكانيـة وصـول الجميـع إلـى العدالـة، وبنـاء مؤسسـات فعالـة وخاضعة للمسـاءلة وشـاملة للجميـع علـى جميـع المسـتويات	72
الهـــدف السابع عشر	تعزيـــز وسائـــل التنفيـــذ وتنشيط الشراكة العالميـة مـــن أجل التنميـة المستدامـــة	74

المقدمة

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 حيث تم الإعلان عنها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015. وتمثل أهداف التنمية المستدامة مخطط ودعوة لعمل جميع البلدان من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية متضمنة التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والإزدهار والسلام والعدالة والقضاء على جميع أنواع التمييز في المجتمع. وتنقسم أهداف التنمية المستدامة إلى سبعة عشر هدفاً رئيسياً مستهدف تحقيقهم بحلول عام 2030. ويتضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الغايات، ويتم تحقيق هذه الغايات من خلال مجموعة من المؤشرات. وعلى كل دولة تابعة للأمم المتحدة رصد التقدم المحرز في هذه المؤشرات لمعرفة مدى تقدم أهداف التنمية المستدامة. وبصدد ذلك، يهدف هذا التقرير إلى رصد وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ وتحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة في سلطنة عُمان، وذلك بالإعتماد على أحدث البيانات المتوفرة حتى عام 2023م وقياس تطور مؤشرات التنمية المستدامة منذ عام 2015م حسب توفر بيانات لسلسلة زمنية.

تم تقسيم هذا التقرير إلى سبعة عشر فصلاً. حيث يتناول كل فصل هدف من أهداف التنمية المستدامة والتقدم التي وصلت له سلطنة عُمان على صعيد الغايات والمؤشرات. وتم إعداد ملحق منفصل يعرض جدول تفصيلي للمؤشرات الخاصة بكل غاية وهدف منذ عام 2015. وفيما يلي نظرة عامة عن كل قسم وعدد الغايات والمؤشرات التي يشملها هذا الهدف:

1 القضاء على الفقـــر

عدد الغـايـــات: 7

عدد المؤشرات: 13

يتناول الهدف الأول القضاء على الفقر بحلول عام 2030م. يتضمن هذا الهدف غايات متعلقة بإنهاء الفقر المدقع، وخفض أعداد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية والدعم للسكان الضعفاء.

2 القضاء التام على الجوع

عدد الغـايـــات: 8

عدد المؤشرات: 14

يتناول الهدف الثاني القضاء التام على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة. وتشير تقارير منظمات الأمم المتحدة إلى أن هناك حاجة إلى تغيير نظام الأغذية والزراعة في العالم من أجل تحقيق هذا الهدف.

3 الصحه الجيدة والرفـاه

عدد الغـايـــات: 13

عدد المؤشرات: 28

يُركز الهدف الثالث على ضمان حياة صحية وتعزيز العافية للجميع. وتشير البيانات الى وجود زيادة كبيرة في متوسط العمر المتوقع على المستوى العالمي وتم الحد من بعض العوامل الشائعة المسؤولة عن وفيات الأطفال والأمهات.

4 التعليم الجيـــد

عدد الغـايـــات: 10

عدد المؤشرات: 12

ويتناول الهدف الرابع ضمان التعليم الجيد والمتساوي وإتاحة فرص التعلم للجميع مدى الحياة. حيث إن الحصول على تعليم جيد يدعم مجموعة من محركات التنمية الأساسية.

5 المساواة بين الجنسين

عدد الغـايـــات: 7

عدد المؤشرات: 13

يُركز الهدف الخامس على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. فإن حصول النساء والفتيات على فرص متساوية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والعمل والتمثيل في عمليات صنع القرار السياسي والإقتصادي من شأنه تعزيز الإقتصاد المستدام.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

عدد الغايات: 8

عدد المؤشرات: 11

يهتم الهدف السادس بضمان وفرة المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع. تُعد المياه الملوثة وسوء الصرف الصحي من بين الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال دون سن الخامسة. وكذلك انتشار الأمراض بين فئات المجتمع المختلفة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

عدد الغايات: 5

عدد المؤشرات: 6

يهتم الهدف السابع بكفالة حصول جميع الناس على طاقة عصرية موثوقة ومستدامة وبتكلفة ميسورة. ويعد تحويل الإقتصاد العالمي نحو مصادر طاقة نظيفة ومستدامة هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

عدد الغايات: 12

عدد المؤشرات: 16

يتناول الهدف الثامن تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

عدد الغايات: 8

عدد المؤشرات: 12

يُركز الهدف التاسع على إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار. ويعد الإستثمار في البنية التحتية متضمنا النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات.

10 الحد من أوجه عدم المساواة

عدد الغايات: 10

عدد المؤشرات: 14

يُناقش الهدف العاشر الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. حيث أن التمييز بين الجنسين والإعاقة واللغة والعرق من الأسباب الأساسية لإقصاء الذكور والإناث حول العالم، على الصعيد العالمي.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

عدد الغايات: 10

عدد المؤشرات: 15

يتناول الهدف الحادي عشر جعل المدن ومواطن السكن البشرية شاملة، وآمنة، ومقاومة ومستدامة. فيسعى هذا الهدف إلى توفير مدناً توفر فرص للجميع مع إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وغيرها.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

عدد الغايات: 11

عدد المؤشرات: 13

يتحدث الهدف الثاني عشر عن السعي لإعتماد أنماط استهلاك وإنتاج قابلة للإستدامة. ويساعد تنفيذ هذا الهدف على تحقيق خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الإقتصادية والبيئية والإجتماعية في المستقبل، وتعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية، والحد من الفقر.

13 العمل المناخي

عدد الغايات: 5

عدد المؤشرات: 8

يُركز الهدف الثالث عشر على اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ وآثاره. تتسارع وتيرة التغير من خلال تحول العديد من الناس إلى الطاقة المتجددة ومجموعة من التدابير الأخرى التي من شأنها تقليل الإنبعاثات وزيادة جهود التكيف مع التغيرات المناخية.

14 الحياة تحت الماء

عدد الغايات: 10

عدد المؤشرات: 10

يدرس الهدف الرابع عشر حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. تعد المحيطات والبحار قنوات حيوية وبالتالي فإن الإدارة الحذرة للموارد المائية هي سمة رئيسية لمستقبل مستدام.

15 الحياة في البرّ

عدد الغايات: 12

عدد المؤشرات: 14

يتناول الهدف الخامس عشر حماية وتجديد وتعزيز الإستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية: وإدارة الغابات على نحو مستدام؛ مكافحة التصحر؛ وإيقاف تدهور التربة والأراضي الزراعية؛ والحد من خسارة التنوع البيولوجي.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

عدد الغايات: 12

عدد المؤشرات: 24

يُركز الهدف السادس عشر على السعي لتحقيق المجتمعات الآمنة والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة؛ ومنح القضاء العادل للجميع؛ وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

عدد الغايات: 19

عدد المؤشرات: 24

يهتم الهدف السابع عشر بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. إن وجود الشراكات من خلال العمل المشترك بين البلدان والمجتمعات المحلية أمر ضروري للوفاء بالإلتزامات.

نظرة عامـة

يتم فى هذا التقرير رصد وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ وتحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة في سلطنة عُمان وذلك بالإعتماد على البيانات الوطنية المتوفرة ، حيث تم إقصاء أي بيانات متوفرة ومنشورة من مقدمي البيانات الدوليين مثل :البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية وغيرها، وبالإضافة إلى البيانات المتوفرة من خلال موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأيضا المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك المراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية.

ويعرض الجدول المقابل بيانات خاصة بمدى توافر المؤشرات لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة بسلطنة عُمان. إجمالاً تتوافر بيانات 157 مؤشر (حوالي 72%) من إجمالي مؤشرات أهـداف التنمية المستدامة.

توافر مؤشرات التنمية المستدامة لسلطنة عُمان*

رقم الهدف	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتوفرة	نسبة التوافر (%)
الهدف الأول	12	7	58
الهدف الثاني	13	8	62
الهدف الثالث	28	24	86
الهدف الرابع	11	11	100
الهدف الخامس	14	11	79
الهدف السادس	9	9	100
الهدف السابع	5	5	100
الهدف الثامن	15	8	53
الهدف التاسع	10	9	90
الهدف العاشر	10	4	40
الهدف الحادي عشر	14	8	57
الهدف الثاني عشر	11	7	64
الهدف الثالث عشر	6	6	100
الهدف الرابع عشر	9	9	100
الهدف الخامس عشر	12	10	83
الهدف السادس عشر	22	11	50
الهدف السابع عشر	17	10	59
الإجمالي	218	157	72

*غير متضمن المؤشرات التي من مسؤولية المنظمات الدولية والتي لا تنطبق على سلطنة عمان.

الهدف الأول

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كـــــل مكان

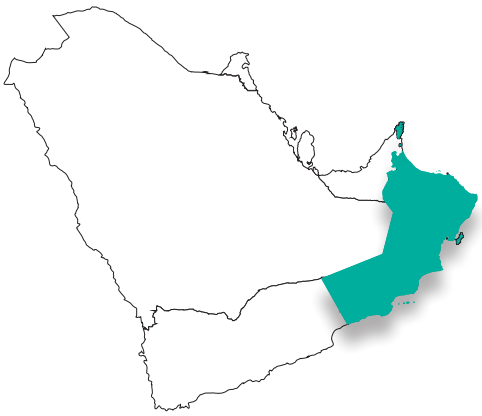

تعد سلطنة عمان من الدول ذات **متوسط دخل مرتفع جداً** للفرد وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2024/2023[1]. ووفقا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2019/2018 بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري **1,174ريالاً عمانياً**، أما متوسط دخل الفرد الشهري في سلطنة عمان فقد بلغ نحو **234 ريالاً عمانياً**[2].

الغاية 1-1

القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي **(المؤشر 1-1-1)** والبالغ **1.25 دولار** معادلاً بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي **صفراً في المائة** من ذات المسح، وتبعا لذلك يمككنا القول أن سلطنة عمان نجحت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لهذه الغاية.

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2 - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2020). النتائج النهائية لمسح نفقات ودخل الأسرة للفترة من 20 أكتوبر 2018م إلى 19 أكتوبر 2019م. مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

*مبدئي.

الغاية 1-3

تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام 2030، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء.

بلغت **قيمة المؤشر (1-3-1)** والذى يمثل نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/ نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، **كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء** نحو ***36.9%** لعام 2022. ومن المتوقع **ارتفاع** هذه النسبة مع **تأسيس صندوق الحماية الاجتماعية** الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/33) المختص ببرامج الحماية والتمكين والإدماج والرعاية والدعم بكافة أنواعه لإيصال هذه البرامج إلى الفئات المستحقة، لاسيما وأنه بدء فعليا صرف بعض المنافع المستجدة في مطلع عام 2024.

الغاية 1-4

كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية بحلول عام 2030.

تكفل سلطنة عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم 42/2021 ووفقا للبيانات المنشورة تمتع جميع الرجال والنساء بنفس الحقوق فى الحصول على الخدمات الأساسية وهذا ما يبرر تحقق المستهدف من **المؤشر (1-4-1)**، حيث أن جميع السكان يعيشون في أسر يمكنها الحصول على الخدمات بما في ذلك **مياه الشرب، والصرف الصحي، والطاقة، والتنقل، وجمع النفايات، والرعاية الصحية، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات.**

الغاية 1-5

بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثّرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام 2030م.

تتوفر بيانات **لثلاثة من إجمالي أربعة مؤشرات** خاصة بالغاية 1-5 وهي كالتالي:

المؤشر 1-5-1

عـدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة الناجمة عن الكوارث من بين كل 000 100 من السكان.

شهدت سلطنة عمان عدة أنواء مناخية خلال الفترة (2015-2021) بالإضافة إلى الجائحة الوبائية (كوفيد - 19) التي اجتاحت العالم عامي 2020 و2021م الأمر الذي أدى إلى **ارتفاع نسبة الوفيات الناجمة عن الكوارث** إلى **0.38** لكل مائة ألف من السكان كما هو موضح في الجدول (1-1)، وفي عام 2023, **انخفضت** النسبة إلى **0.06 لكل مائة ألف من السكان** أما بالنسبة للأشخاص المفقودين فلا توجد أى حالة منذ عام 2015م، وبذلك تكون سلطنة عُمان قد حققت المستهدف لهذا المؤشر.

شكل (1)

تطور الوفيات بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف من السكان

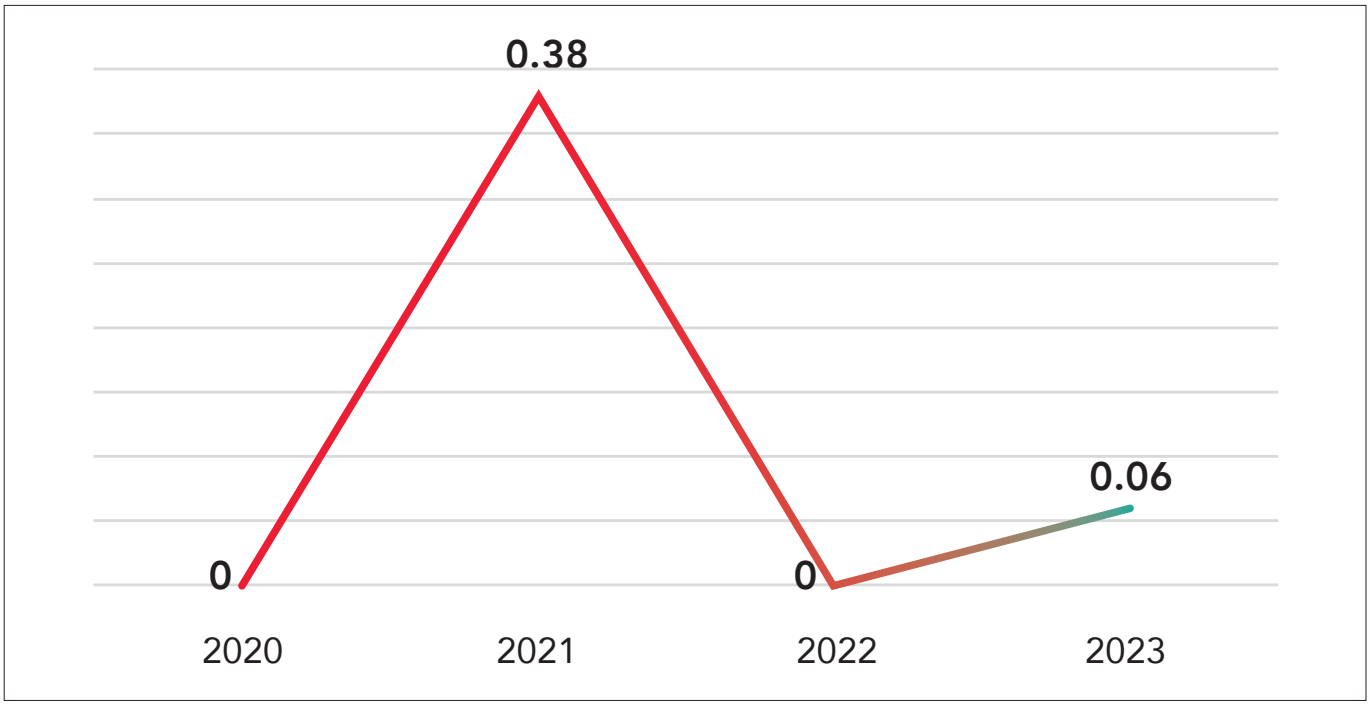

المؤشر 1-5-2

سلطنة عمان تعد من الدول التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030م، وبذلك فإن **الموشر (1-5-3)** يعد أيضاً متحققاً في تنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومن هذه الاستراتيجات والخطط:

1. **مبادرة تقييم مرونة المحافظات على التصدي للظواهر المناخية، حيث تهدف هذه المبادرة لتقييم قدرة سلطنة عمان على التصدي للظواهر المناخية ووضع توصيات واقتراح مشاريع ذات الأولوية التي تساهم في الحد من تأثير الظواهر المناخية على البنية الأساسية لسلطنة عمان وتستهدف المبادرة خلال عام 2023م وضع نظام لضمان تنفيذ التوصيات والمشاريع المقترحة وآليات التحديث الدوري.**
2. **خطة وطنية للحياد الصفري للكربون.**
3. **البدء في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية، حيث تهدف الاستراتيجية إلى تحديد التأثيرات السلبية ومخاطر التغيرات المناخية على قطاعات التنمية ورصد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مصادرها المختلفة، ووضع إجراءات للتكيف والتخفيف من تلك المخاطر، بالإضافة إلى إعداد نماذج لتأثيرات التغيرات المناخية وفقا للمعايير والمنهجيات الدولية المعتمدة في هذا الشأن مع بناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال التغيرات المناخية خلال مراحل تنفيذ الاستراتيجية.**

الغاية 1-أ

كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بوسائل منها التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

تتضمن **الغاية (1-أ) مؤشرين**، أحدهما لا ينطبق على سلطنة عمان وهو **المؤشر (1-أ-1)** نظراً لكون سلطنة عُمان ليست من الدول التي تتلقى مساعدات من أي دول مانحة خاصة وإن نسبة الفقر بها (وفقا للتعريف الدولي) معدومة. أما **المؤشر الثاني (1-أ-2)** فتشير البيانات إلى أن **سلطنة عمان تسير على الطريق الصحيح** نحو تحقيق المستهدف بحلول عام 2030م، حيث يستحوذ التعليم على **15%** من **إجمالي الإنفاق الحكومي** عام 2030م الأمر الذي يجعلها من **الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم**[1].

1 - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الهدف الثاني

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المُحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تسعى سلطنة عمان للإرتقاء بمنظومة الأمن الغذائي وفقا للإستراتيجية الوطنية للتغذية (2020-2030) ورؤيتها المتمثلة في تعزيز العمل في مجال التغذية على مدى الحياة وانهاء جميع أشكال سوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030م.

الغاية 2-1

القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام، بحلول عام 2030م.

تتضمن **الغاية 2-1 مؤشرين** كلاهما تعتمد بياناتهما على تنفيذ مسح متخصص حول الأمن الغذائي وهما **مؤشر معدل انتشار نقص الغذاء (مؤشر 2-1-1) ومؤشر انتشار إنعدام الأمن الغذائي (مؤشر 2-2-2)**. وبالتالي، تمت الاستعانة ببيانات معدلات الأطفال أقل من 5 سنوات الذين يعانون من سوء التغذية المنشورة حتى عام 2019، حيث تُشير البيانات إلى انخفاض المعدل من **2.2%** فى عام 2015م إلى **1.2%** فى عام 2019م وهو آخر بيان متوفر، حيث توقفت وزارة الصحة عن احتسابه منذ ذلك.

شكل (2-1):
الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية
(المعدل لكل 1000 طفل أقل من 5 سنوات)

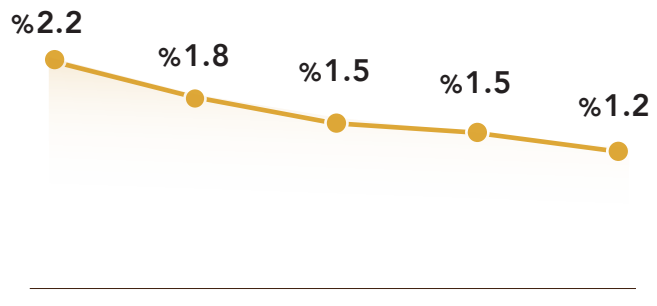

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – الكتاب الإحصائي السنوي 2024.

الغاية 2-2

إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام 2025.

تتوفر البيانات لهذه الغاية من المسح الوطني للتغذية لعام 2017 وذلك للمؤشرات التالية:

المؤشر 2-2-1 معدل انتشار توقّف النمو:

تشير البيانات إلى أن **11.4%** من **الأطفال دون الخامسة** كانوا يعانون من **توقف النمو** مع زيادة النسبة بين الذكور **(12.7%)** عنها بين الإناث **(10%)**.

المؤشر 2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية:

بلغت نسبة الهزال **9.3%** **مرتفعة بين الإناث** عنها بين الذكور كما هو موضح في الشكل (2-2)، وبلغت نسبة **زيادة الوزن 3.1%**.

المؤشر 2-2-3 انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، حسب حالة الحمل:

بالنسبة لهذا المؤشر، فقد بلغت نسبة انتشار فقر الدم **27.8%** تقريباً للنساء غير الحوامل، **وترتفع** هذه النسبة إلى **29.3%** بين الحوامل.

شكل (2-2):
مؤشرات سوء التغذية حسب النوع بين الأطفال دون الخامسة (مؤشر 2-2-1 و 2-2-2) لعام 2017

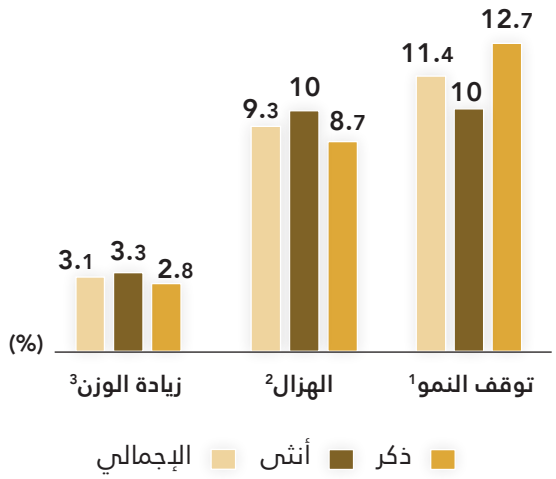

شكل (2-3):
إنتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة، حسب حالة الحمل[4] خلال العام 2017م

1 - توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر<2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية).
2 - الهزال (الوزن بالنسبة للطول <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية).
3 - زيادة الوزن (الوزن بالنسبة للطول > 2+ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية).
4 - المصدر: وزارة الصحة – المسح الوطني للتغذية 2017.

الغاية 2-3

مضاعفة الإنتاجية الزراعية، والغاية 2-4 الحفاظ علـى التنـوع الجينـي.

تُولي سلطنة عُمان اهتماماً بالتنمية الزراعية والتنوع الوراثي (النباتي والحيواني) المؤمَن والمحفوظ، الأمر الذي أدى إلى **ارتفاع حجم الإنتاج الزراعي (المؤشر 2-3-2)** حيث بلغ **3,501,325 طناً** في عام 2023م مقارنة ب **3,034,119 طناً** في عام 2020م.

بلغ عدد الموارد الوراثية النباتية المودعة في مرافق للحفظ 1،300 وعدد **الموارد الوراثية الحيوانية 10 في عام 2022، حيث يقصد بالموارد عدد** العينات من البذور أو مواد الغرس أو النباتات التي يتم الاحتفاظ بها في بنك الجينات **(المؤشر 2-5-1)**.

الغاية 2-أ

زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزّز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

ارتفعت قيمة مؤشر التوجه فى المجال الزراعى لنفقات الحكومة **(مؤشر 2-أ-1)** في عام 2023م حيث بلغت **1.283** مقارنة ب **0.647** في عام 2021.

ولتفسير هذا المؤشر فإن القيمة الأكبر من **1** تعني أن قطاع الزراعة يحصل على حصة **أعلى من الإنفاق الحكومي** نسبة إلى قيمته الاقتصادية، والقيمة **الأقل من 1 تعكس توجهاً أقل نحو الزراعة**.

شكل (2-4):

تطور مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية، (مؤشر 2-أ-1)

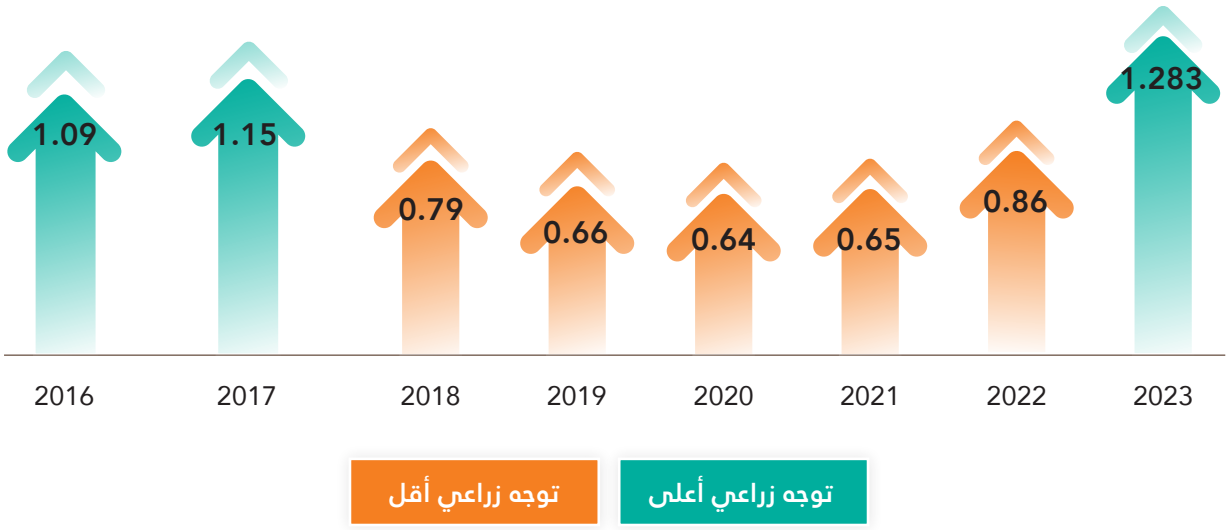

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الغاية 2-ج

إعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الإحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

ارتفعت الأسعار القياسية للسلع الغذائية منذ عام 2019 كما هو موضح في الشكل (2-5) من حوالي **101.4** إلى **111.1** عام 2023 أي بحوالي **9.6% (مؤشر 2-ج-1)**.

شكل (2-5): تطور مؤشر مفارقات أسعار الأغذية ،(مؤشر 2-ج-1)

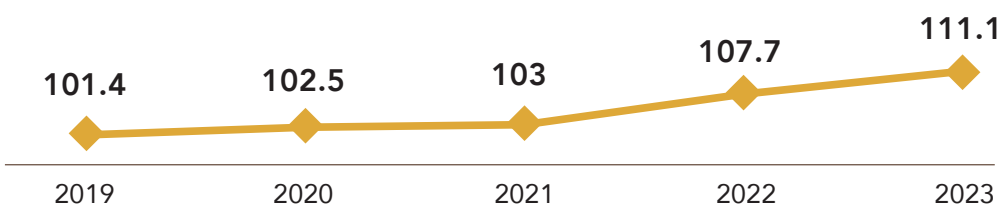

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – الكتاب الإحصائي السنوي 2024

الهدف الثالث

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تعتبر الصحة من أهم أولويات رؤية عمان 2040، ويُمثل إطلاق الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الصحية (2020-2030) لوزارة الصحة نقلة نوعية في رحلة تطوير النظام والتخطيط الصحي في سلطنة عمان، والتي ركزت على إلتزام سلطنة عمان بتحقيق الهدف المتعلق بالصحة المدرج ضمن الأجندة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

الغاية 3-1

خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء.

بتتبع السلسلة الزمنية للمؤشر يتضح أنه **يتذبذب بصورة واضحة** اعتماداً على عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات المرتبطة بالحمل والإنجاب (الوفيات النفاسية أثناء فترة الحمل أو خلال 42 من الولادة)، وكما يلاحظ أن **أعلى ارتفاع** لهذا المؤشر كان خلال سنتي الجائحة الوبائية **(كوفيد – 19) عامي 2020 و2021م** لتأثيره الواضح على الوفيات إجمالاً والوفيات النفاسية بشكل خاص. وعموما فإن تأثير الجائحة الوبائية شملت العالم بأسره، لذا فإنه بإغفال هذين العامين نجد أن الجهود الصحية الوطنية نجحت في الحفاظ على قيمة المؤشر عند مستويات مقاربة لما كانت عليه في عام 2015م **(مؤشر3-1-1)**. وفيما يتعلق بنسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة **(مؤشر3-1-2)**، فإن سلطنة عمان حققت نسبة **99.95%** في عام 2023م.

شكل (3-1):
تطور نسبة الوفيات النفاسية من إجمالى السكان ،مؤشر 3-1-1

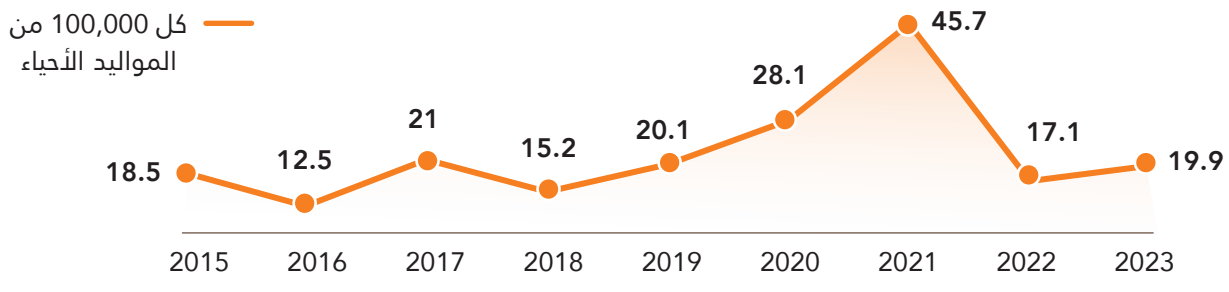

المصدر: وزارة الصحة.

الغاية 3-2

إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 حالة وفاة على الأقل في كل 1000 مولود حي.

انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من **11.5** حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015م إلى **11** حالة وفاة في عام 2023م **(مؤشر 3-2-1)** وبذلك تكون سلطنة عمان قد حققت المستهدف **بخفض** وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى **25** حالة وفاة **لكل ألف مولود حي** بحلول عام 2030م.

كما **حققت سلطنة عمان أيضا المستهدف بخفض وفيات المواليد** إلى **12** حالة، حيث بلغ معدل وفيات المواليد **5.5** حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2023م مقارنة ب **5.9** في عام 2016م.

شكل (3-2):
وفيات الأطفال دون سن الخامسة والمواليد،مؤشر 3-2-1 و 3-2-2

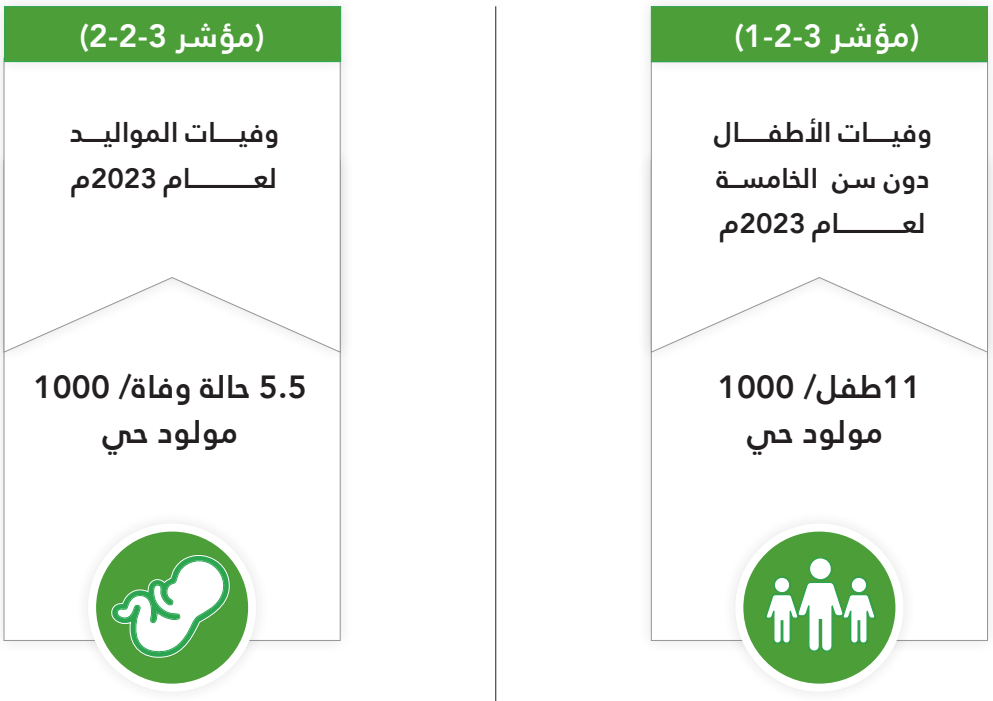

الغاية 3-3

القضاء على أوبئة نقص المناعة المكتسبة والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030م.

ارتفع معدل عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2023م بحوالي **31%** عن عام 2015م، حيث **بلغ 0.08 لكل 1000 شخص** غير مصاب من السكان **(مؤشر 3-3-1)**. ويوضح الشكل (3-3) تطور معدل انتشار داء السل في سلطنة عمان، حيث تشير البيانات إلى **ارتفاع المعدل** إلى **9.5** في عام 2023م **(مؤشر 3-3-2)**.

وفيما يتعلق بمعدلات الإصابة بالملاريا **(مؤشر 3-3-3)**، تم الإبلاغ عن **0.001 حالة** لكل 1000 من السكان في عام 2015م **وارتفع المعدل** في عام 2023م حيث تم الإبلاغ عن **0.06 حالة** لكل 1000 من السكان. وبلغت عدد حالات الإصابة بإلتهاب الكبد الوبائي **0.36 حالة** لكل 100,000 من السكان في عام 2015م، أما في عام 2023م فقد **انخفضت** إلى **0.2 حالة** لكل 100,000 من السكان **(مؤشر 3-3-4)**. وارتفع عدد العمانيين الذين يحتاجون إلى تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة من **23 حالة** في عام 2016م إلى **2،717 حالة** في عام 2023م **(مؤشر 3-3-5)** ويرجع ذلك إلى **انتشار حمى الضنك**.

شكل (3-3):
تطور معدل انتشار داء السل مؤشر 3-3-2

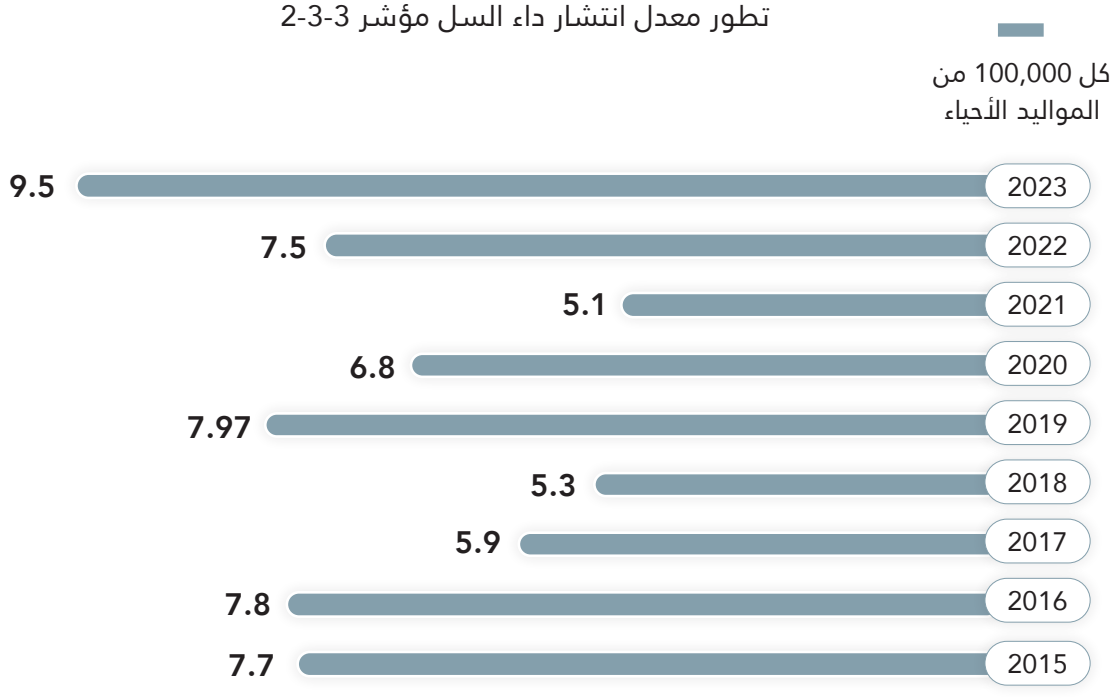

المصدر: وزارة الصحة.

الغاية 3-4

خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية، بحلول عام 2030م.

يعبر المؤشر عن احتمال الوفاة بين **30** و **70** من العمر نتيجة الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة.

وقد بلغ المعدل **6.5** لكل **100،000 من السكان** في عام 2023م مقارنة ب **6.6** في عام 2019م **(مؤشر 3-4-1)**.

وارتفعت معدلات الانتحار (مؤشر 3-4-2) في عام 2023م ليصل إلى **2.1** حالة لكل **100،000 من السكان** مقارنة ب **0.13** حالة **لكل 100,000 من السكان** في عام 2015م.

شكل (3-4):
الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية
مؤشر 3-4-1

الغاية 3-6

خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020م.

انخفض معدل الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور من **15.8** حالة وفاة **لكل مائة ألف شخص** في عام 2015م إلى **11.5** حالة وفاة في عام 2023م أي بحوالي **27%** **(مؤشر 3-6-1)**.

الغاية 3-8

تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.

ارتفعت نسبة السكان المستهدفين المشمولين بالخدمات الصحية الأساسية من **70.8%** عام 2016م إلى **73%** عام 2023م **(مؤشر 3-8-1)**.

وتشير البيانات إلى أن **1.3%** من السكان تصرف أسرهم المعيشية على الصحة أكثر من **10%** من مجموع إنفاقها، **وتنخفض** هذه النسبة إلى **0.2%** بالنسبة للسكان الذين **تصرف أسرهم المعيشية على الصحة أكثر** من **25%** من مجموع إنفاقها، وذلك حسب بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2018-2019م **(مؤشر 3-8-2)**.

الغاية 3-9

الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلوّث الهواء والماء والتربة، بحلول عام 2030م.

تمكنت سلطنة عُمان من **تحقيق مؤشرين** من المؤشرات الفرعية الخاصة بالغاية (3-9) والمتعلقة:

- بحد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة.

- تلوث الماء والهواء والتربة **(مؤشر 3-9-2 ومؤشر 3-9-3)** حيث بلغت النسبة **0.1 و 0.2** على التوالي في عام 2023م.

الغاية 3-ج

تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

تعد **كثافة العاملين** في مجال الصحة في سلطنة عمان **مرتفعة (مؤشر 3 -ج-1)**. وتشير البيانات إلى **انخفاض طفيف** في **معدلات كثافة الأطباء والممرضين** في عام 2023م مقارنة بعام 2015م يقابلها **ارتفاع** في **كثافة أطباء الأسنان والصيادلة**.

شكل (3-5):
الإخصائيون الصحيين لكل ألف نسمة في عام 2023م، مؤشر 3 -ج-1

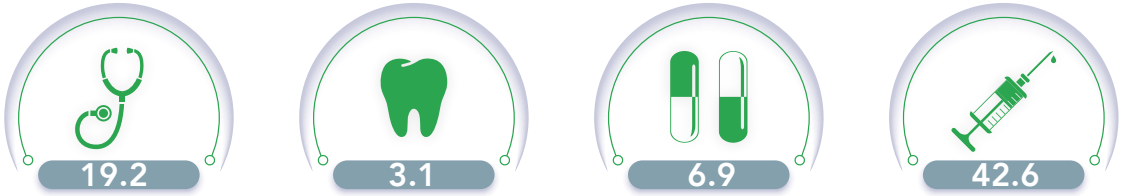

المصدر: وزارة الصحة.

الغاية 3-د

تعزيز قدرات جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية .

انخفض متوسط تقييم القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية **(مؤشر 3-د-1)** بين عامي 2016 و 2023م كما هو موضح في الشكل (3-7). يتكون هذا المؤشر من **15 مؤشراً فرعياً** من ضمنها **الطوارئ الصحية والوقاية من العدوى والطوارئ الكيميائية و سلامة الغذاء** وكان لانتشار مرض **كوفيد-19** الدور الكبير في **انخفاض المؤشر** خاصة في عامي 2020 و 2021م، حيث أن المؤشر **بدأ بالتعافي** منذ عام 2022م.

شكل (3-6):
تطور متوسط تقييم القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية
لمواجهة حالات الطوارئ الصحية مؤشر 3 -د-1

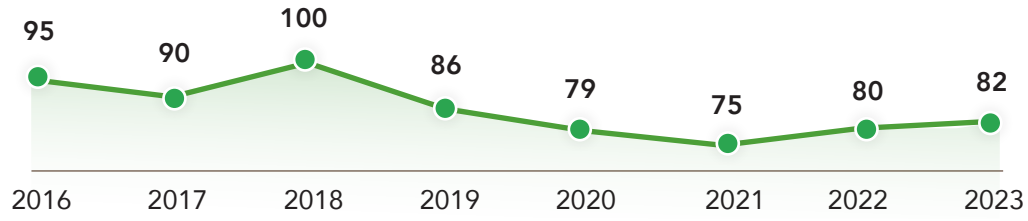

المصدر: وزارة الصحة – التقرير الصحي السنوي 2023م

الهدف الرابع

ضمان أن تُتاح سُبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد

تسعى سلطنة عُمان إلى تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع وضمان تعليم شامل وعادل بما يتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. كما يُعتبر التعليم أحد الأولويات الأساسية لرؤية عُمان 2040 حيث تتجسد الرؤية التعليمية في تعليم متطور، وحديث، وفق أعلى المعايير، من خلال التوجه الاستراتيجي "تعليم شامل وتعلم مستدام وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة".

الغاية 4-1

ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم إبتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030م.

يدل ارتفاع معدل إكمال الدراسة **(مؤشر 4-2-1) على نجاح جميع الأطفال والمراهقين**، أو معظمهم، في إتمام مستوى تعليمي محدد. وفي المقابل، **يشير انخفاض معدل** إكمال الدراسة إلى **تدني نسبة الإلتحاق بمستوى** تعليمي معين، أو تأخر في الإلتحاق، أو ارتفاع معدلات التسرب أو الرسوب، أو التأخر في إتمام الدراسة.

بلغ معدل إكمال التعليم بالحلقة الأولى **95.6%** في عام 2023م، مع وجود **تفاوت طفيف** بين الذكور والاناث (**95.3%** و **95.9%**)، كما بلغ المعدل للحلقة الثانية **87.4%** مع **ارتفاع النسبة** بين الإناث إلى **87.9%** مقارنة ب **86.8%** بين الذكور، أما في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي فقد بلغ المعدل **60%** مع وجود تباين كبير بين الإناث **(74%)** و الذكور **(50.4%)**.

شكل (4-1):
إكمال الدراسة حسب النوع والمرحلة التعليمية، (مؤشر 4-2-1)

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الغاية 4-2

كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام 2030م، فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الإبتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الإبتدائي.

يعتبر معدل المشاركة فى التعليم المنظم (سنة واحدة قبل الإلتحاق الرسمى بالتعليم الإبتدائي) **(مؤشر 4-2-2) مرتفعاً فى سلطنة عُمان لكلا الجنسين** حتى عام 2019م، ويعود **تراجع المعدل** في عام 2020م إلى حوالى **56%** بين الذكور و **59%** بين الإناث نتيجة إلى **الإغلاقات التي حدثت جراء انتشار جائحة (كوفيد – 19)**، إلا أن المعدلات عادت للارتفاع في العامين اللاحقين مما يجعل سلطنة عُمان على الطريق نحو تحقيق المستهدف لهذا المؤشر.

شكل (4-2):
تطور المشاركة في التعليم المنظم ،مؤشر 4-2-2

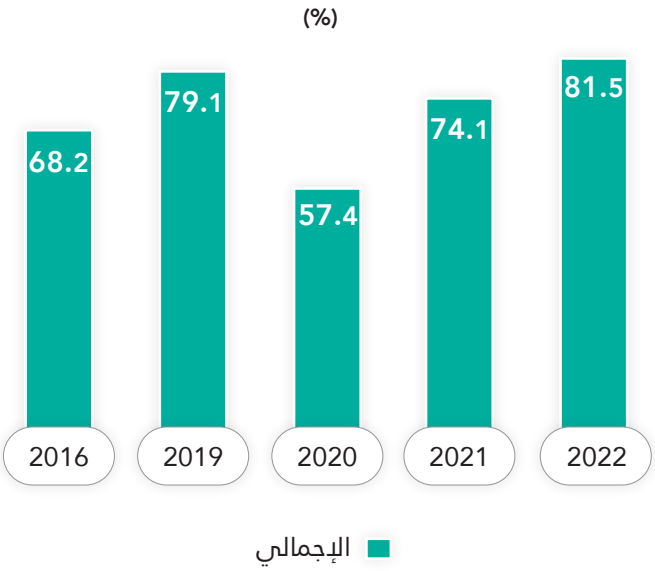

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

الغاية 4-5

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030م.

تقيس مؤشرات التكافؤ **(مؤشر 4-5-1) النسبة بين عدد الإناث وعدد الذكور** الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة: الحلقة الأولى، والحلقة الثانية، والتعليم ما بعد الأساسي، وكلما اقترب المؤشر من **1** فإن ذلك يعني **تكافؤاً جيداً**.

وقد بلغ **مؤشر التكافؤ حوالي 0.998** فى عام 2027م لمرحلتي الحلقة الأولى والثانية، و **0.994** للتعليم ما بعد الأساسي. وبمقارنته مع بيانات 2015م نجد أنه **ارتفع للحلقتين الأولى والثانية وانخفض** لمرحلة التعليم **ما بعد الأساسي**.

شكل (4-3):

مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر) في عام 2022م ،مؤشر 4-5-1

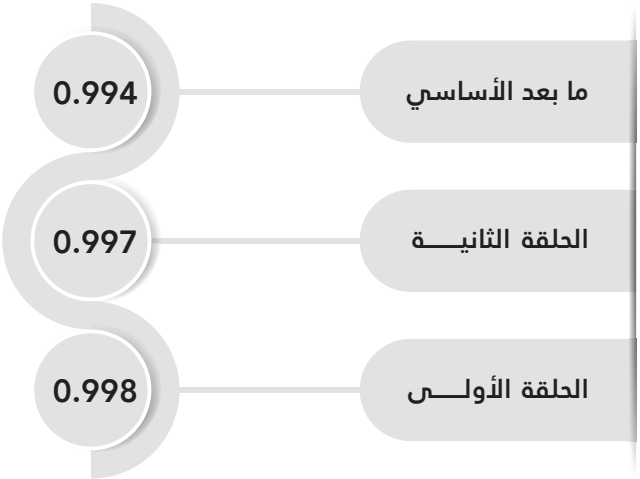

المصدر:وزارة التربية والتعليم.

الغاية 4-6

كفالة أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030م.

ارتفعت معدلات القراءة والكتابة بين السكـــان 10 سنة فأكثـــر **(مؤشر 4-6-1)** مـــن **96%** في عام 2016م إلى **97.9%** في عام 2023م، وبذلك تكون سلطنة عمان قد حققت هذه الغاية.

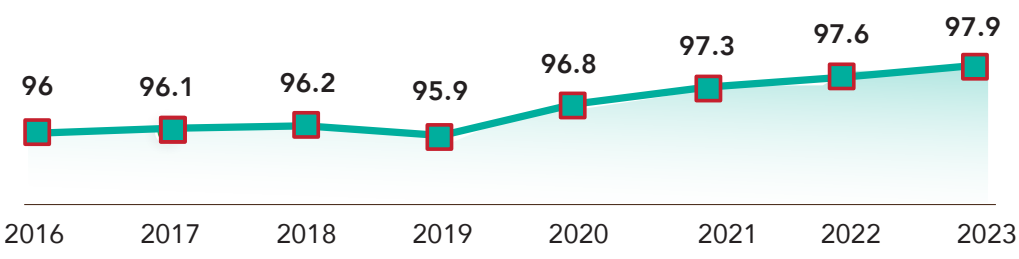

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الغاية 4-أ

بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.

تشير بيانات عام 2023م إلى أن المدارس تتوافر بها **(مؤشر 4-أ-1)**:

- 100% **الطاقـــــــة الكهربائيـــــــة.**
- 100% **أجهـــزة الحاسب الآلـــــــي.**
- 100% **مرافق صحية أساسية لكل جنس.**
- 100% **مرافق غســـل الأيـــــــدي.**
- 100% **خدمات الإنترنت لأغراض التعلـم.**

المصدر: وزارة التربية والتعليم.

الغاية 4-ج

تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030م.

تشير البيانات إلى أن **100%** من المعلمين حاصلين على الحد الأدنى على الأقل من المؤهلات اللازمة للتدريس، ويتمتعون بالكفاءة الأكاديمية الجيدة، وذلك وفقا للمستوى الملائم للعملية التعليمية في مختلف مراحل التعليم بسلطنة عمان.

الهدف الخامس

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كـــل النسـاء

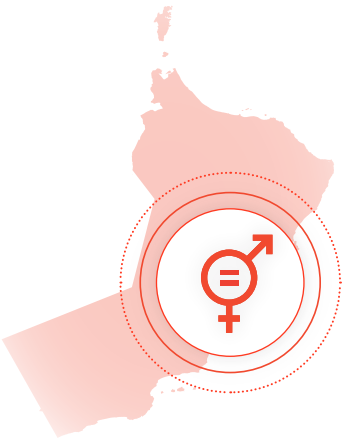

تسعى سلطنة عُمان لتحقيق المساواة بين الجنسين في شتى المجالات ويؤكد على ذلك التزامها بالاتفاقات والمعاهدات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما تضمنت أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية برؤية عُمان 2040 هدفا خاصاً يتعلق بتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا.

الغاية 5-2

القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

صفر%

نسبة تعرض النساء والفتيات لأي صور من العنف

نجحت سلطنة عُمان فى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وبالتالى تحقيق المستهدف في عام 2023م، حيث بلغت نسبة النساء والفتيات فى عمر **الخامسة عشر عاما فأعلى** اللاتى تعرضن لعنف بدنى أو جنسي خلال الإثنى عشر شهراً السابقة تقريباً **صفر بالمائة (مؤشر 5-2-1)**.

المصدر: شرطة عمان السلطانية.

الغاية 5-5

كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

أثمرت جهود تمكين المرأة في سوق العمل **ارتفاع** نسبة النساء في **المناصب الإدارية العليا والمتوسطة** من **26%** في عام 2020م إلى **29%** في عام 2023م معظمهن نساء عمانيات **(مؤشر 5-5-1)**.

شكل (5-4):
تطور نسبة النساء في المناصب القيادية ، (مؤشر 5-5-1)

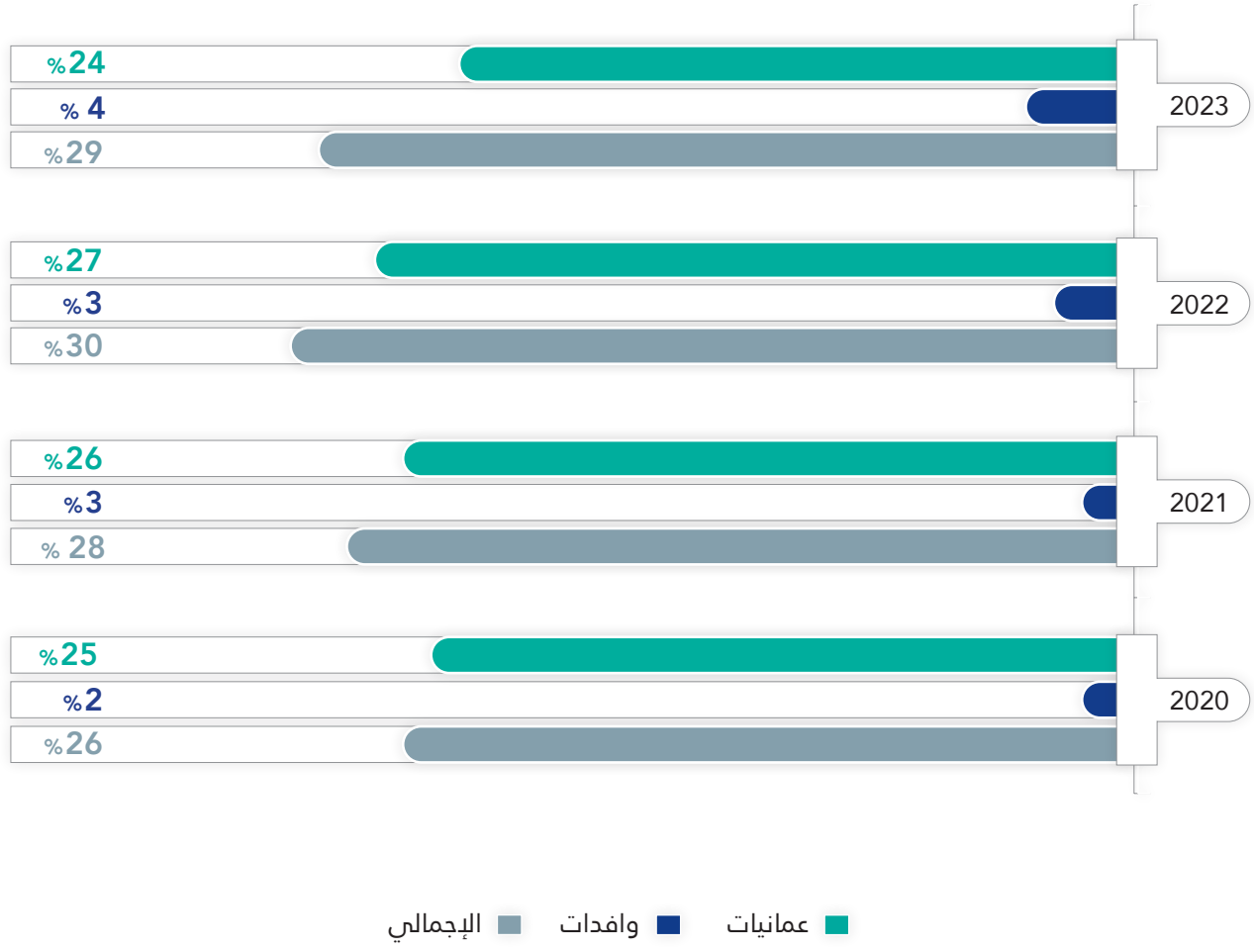

الغاية 5-6

كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

نجحت سلطنة عُمان في تمكين المرأة من اتخاذ القرارات بشأن الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية حيث أن:

- **99%** نسبة النساء في الفئة العمرية **(15-49) سنة** واللاتى يتخذن بأنفسهن قرارات الرعاية الصحية أثناء الحمل **(مؤشر 5-6-1).**
- وجود منظومة قوانين تكفل حصول النساء والرجال الذين في **سن 15 سنة فأكثر** على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة **(مؤشر 5-6-2).**

الغاية 5-أ

إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية.

أعطى النظام الأساسي للدولة في مادته رقم (11) المرأة حقاً في التملك والتصرف بممتلكاتها وهو حق مكفول للمرأة سواء كانت **متزوجة أو غير متزوجة (مؤشر 5-أ-1)**، وهو بذلك منح المرأة حقوق متساوية فى الموارد الاقتصادية كما مكنها من تملك الأراضي والتصرف فيها. ووفقا لإحصاءات عام 2017م فإن **10%** من **العمانيات** لديهن **حيازة فردية لأرض زراعية** مقارنة بـ **6.6%** عام 2021م.

وتشير البيانات إلى أن **مجموع المزارعين** الذين يملكون مستندًا قانونياً للأرض الزراعيه من إجمالي المزارعين **أعلى** بين النساء **50.0%** عنها بين الرجال **48.3%** في عام 2021م.

العمانيات اللاتي لديهن حيازة فرديـــة لأراضـــي زراعيـــــة %

%10 2017

%6.6 2021

الغاية 5-ب

تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

نجحت سلطنة عُمان فى تعزيز إستخدام التكنولوجيا الغاية **(5-ب)** للإناث والذكور على حد سواء. حيث بلغت نسبة الإناث اللاتى يمتلكن هاتف محمول في عام 2021م **97%** بزيادة **10%** عن المستوى المسجل فى 2016م، وبلغت نسبة الذكور **93%** وهي تقريبا نفس النسبة المسجلة في عام 2016م **(مؤشر 5-ب-1)**.

ووفقا لبيانات مسح النفاذ واستخدام تقنية الملعومات والاتصالات الذي نفذ في عام 2024م، فقد بلغت نسبة **الإناث** اللاتي يستخدمن هاتف نقال ذكي **97.3%** مقارنة بنسبة إستخدام **الذكور** للهاتف النقال الذكي والتي بلغت **96.5%** في ذات العام.

شكل (5-3):
تطور نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتف محمول حسب النوع ،(مؤشر 5-ب-1)

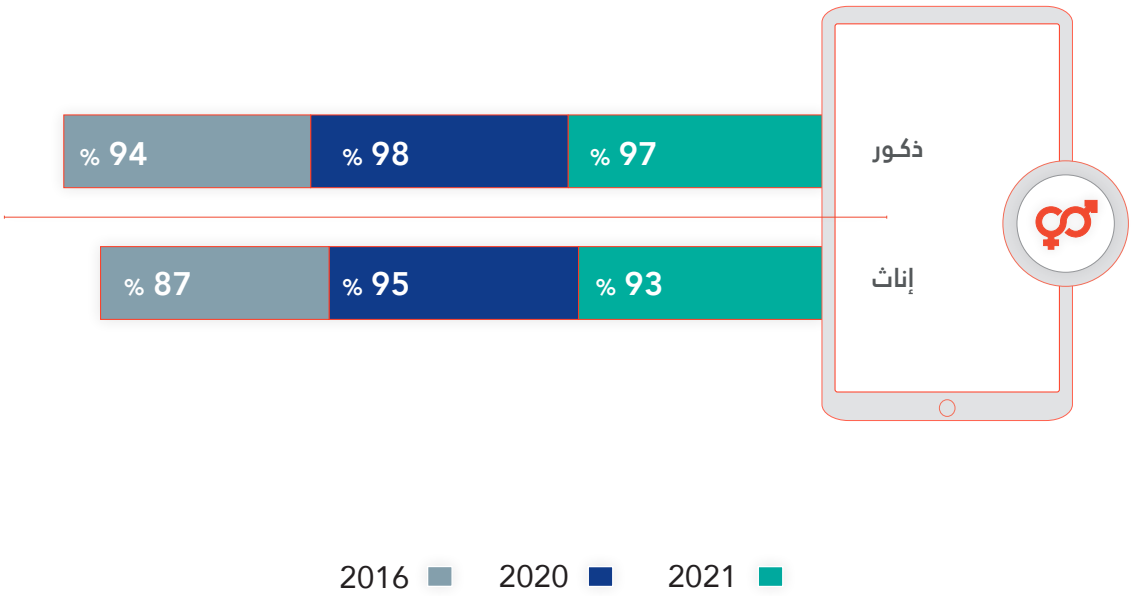

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – مسح النفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات

الهدف السادس

كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تُولي سلطنة عُمان اهتماماً كبيراً بموارد المياه وضمان استخدامها بصورة مستدامة، وذلك نظراً لاعتماد البلاد على المياه الجوفية والأمطار بشكل أساسي. وتعتبر المياه المحلاة هي أحد الاختيارات الاستراتيجية لتغطية احتياجات مياه الشرب وقد نجحت سلطنة عمان في تحقيق ذلك.

الغاية 6-1

تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030م.

- **100%** من سكان سلطنة عمان **يحصلون على مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة** تقريباً حسب بيانات مسح النفقات ودخل الأسرة 2018م - 2019م **(مؤشر 6-1-1)**.

شكل (6-1):

نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تتدار بطريقة مأمونة ،(مؤشر 6-1-1)

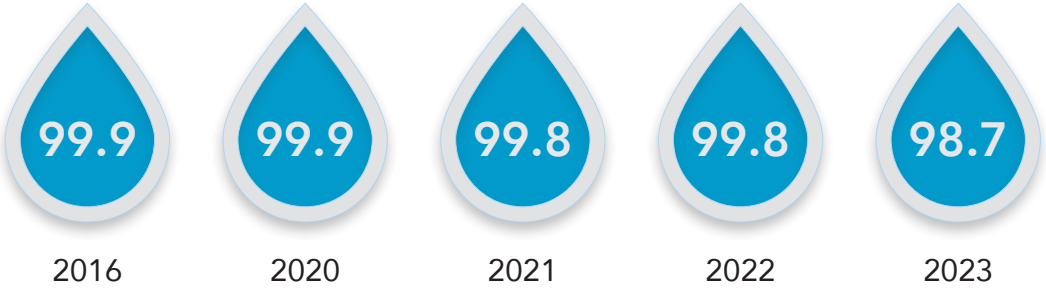

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – مسح نفقات ودخل الأسرة 2018م - 2019م

الغاية 6-2

تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وإنهاء التغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة،، بحلول عام 2030م.

وتشير البيانات إلى أن جميع سكان سلطنة عمان **يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي (مؤشر 6-2-6).**

الغاية 6-3

تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسريبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه امجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030م.

- **100%** من تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية **معالجة بطريقة آمنة (مؤشر 6-3-1)** .

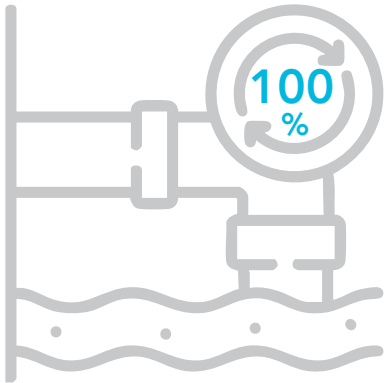

- **75%** من الكتل المائية تأتي من **مياه محيطة (المياه الطبيعية السطحية والجوفية)** ذات نوعية جيدة **(مؤشر 6-3-2).**

والجدير بالذكر فإن نوعية المياه المحيطة الجيدة ضرورية لحماية النظم الإيكولوجية المائية والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية صحة الإنسان، لذلك ترتبط جودة المياه المحيطة الجيدة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

الغاية 6-4

تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، وكفالة سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بقدر كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030م.

بلغت كفاءة استخدام المياه **47 دولاراً أمريكياً** لكل **متر مكعب** عام 2018م **(مؤشر 6-4-1)**، حيث يوفر هذا المؤشر معلومات حول كفاءة الاستخدام الاقتصادي للموارد المائية، أي القيمة المضافة الناتجة عن استخدام المياه في القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

تُواجه سلطنة عُمان تحديات كبيرة من حيث كفالة سحب المياه العذبة وامتدادها على نحو مستدام. فطبقاً لبيانات عام 2018م، يعتبر حجم الضغط الذي **تتعرض له المياه العذبه في سلطنة عُمان مرتفعا** للغاية حيث بلغت النسبة **128% (مؤشر 6-4-2)**.

شكل (6-4):
سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة 2018م ،مؤشر 6-4-2

المصدر: وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

الغاية 6-5

تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030م .

ارتفعت درجة الإدارة المتكاملة للموارد المائية بين عامي 2018م و 2020م بنسبة كبيرة كما هو موضح في الشكل (6-1)، وذلك على **مقياس يتراوح بين الصفر** والذي يدل على **عدم تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، وبين **100** والذي **يعني التنفيذ الكامل للإدارة المتكاملة للموارد المائية (مؤشر 6-5-1)**.

شكل (6-1):
درجـة الإدارة المتكاملـة للمـوارد المائيـة، (مؤشر 6-5-1)

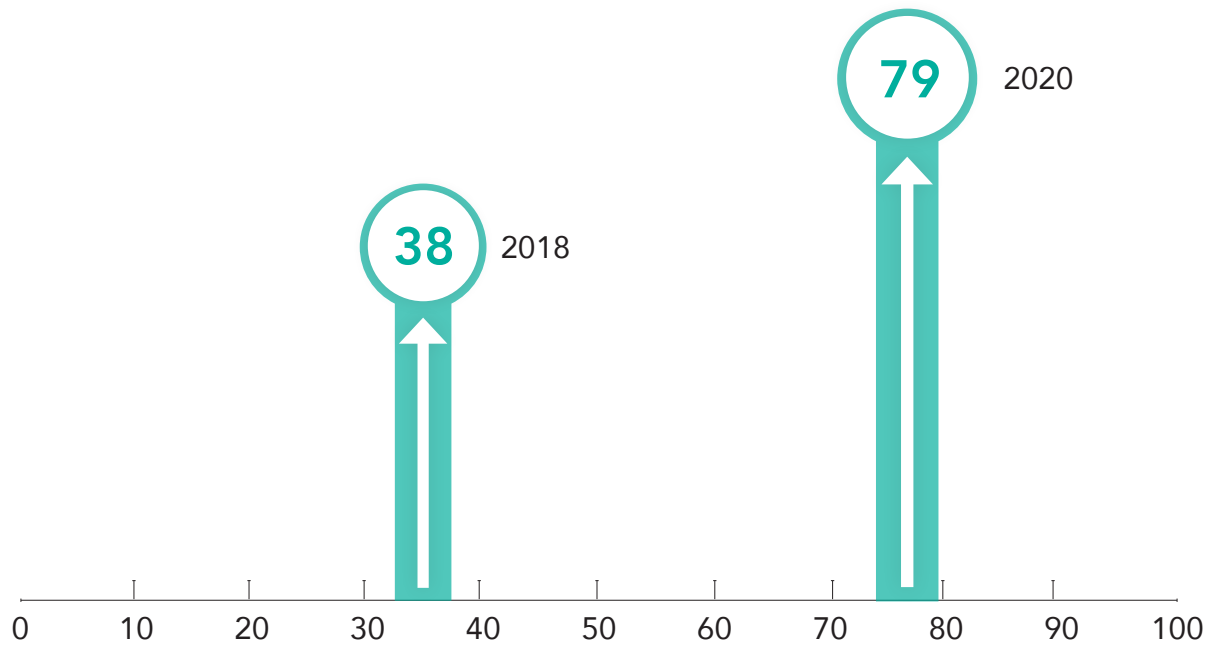

المصدر: وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

الغاية 6-6

حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030م .

انضمت سلطنة عُمان إلى **اتفاقية رامسار** في عام 2012م، فمن خلال تنفيذ هذه الإتفاقية، سعت سلطنة عمان لوضع **رؤية مشتركة تعنى بحفظ وإدارة الأراضي الرطبة** بين جميع الجهات الحكومية والمجتمع المدني.

كما نفذت أيضا سلطنة عُمان برامج محددة بشأن الإتصال والتثقيف والتوعية العامة، ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين واعتماد أدوات استراتيجية وتشغيلية لتنفيذ اتفاقية رامسار من خلال التدابير المحلية والوطنية وكذلك التعاون الدولي **(مؤشر 6-6-1)**.

الهدف السابع

كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

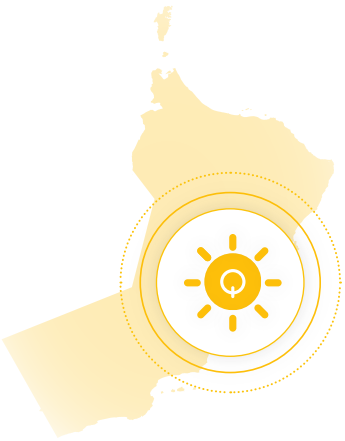

يستهدف الهدف السابع ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، الأمر الذي يؤثر بدوره يؤثر بدوره على مؤشرات وأهداف تنمية مستدامة أخرى كالهدف الثاني عشر المتمثل في "كفالة وجود أنماط استهلاك و انتاج مستدامة". وتعمل سلطنة عُمان على تحقيق تقدم كبير في مجال توفير الطاقة النظيفة والمستدامة، من خلال اعتماد سياسات وخطط اقتصادية تهدف إلى التحول نحو مصادر الطاقة البديلة وتعزيز إنتاجها.

الغاية 7-1

كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030م.

تشير البيانات إلى أن **100%** من سكان سلطنة عُمان **يستفيدون من خدمات الكهرباء منذ عام 2015م** وحتى الآن **(مؤشر 7-1-1)**.

الغاية 7-2

تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.

حققت سلطنة عمان تطوراً في **زيادة حصة الطاقة المتجددة** في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة حيث كانت النسبة **صفر بالمئة** عام 2015م وحتى عام 2020م، ثم **ارتفعت** حصة الطاقة المتجددة إلى **4%** في عام 2022م مع بدء عمل محطة **توليد الطاقة المتجددة في ولاية عبري (مؤشر 7-2-1)**.

الغاية 7-3

مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول، عام 2030م.

تقاس **كثافة الطاقة** من خلال **نسبة الطاقة الأولية المستهلكة إلى الناتج المحلي الإجمالي.**

وتشير البيانات إلى أن كثافة الطاقة **ارتفعت** من **1.21** عام 2015م إلى **1.45** عام 2021م إلا أنها **انخفضت** إلى **1.18** عام 2022م لتعكس **تقدما واضحا** في مقدار الطاقة المستخدمة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات الاقتصادية **(مؤشر 7-3-1).**

شكل (7-1):
تطور كثافة الطاقة: الطاقة الأولية المستهلكة/ الناتج المحلي الإجمالية (مؤشر 7-3-1)

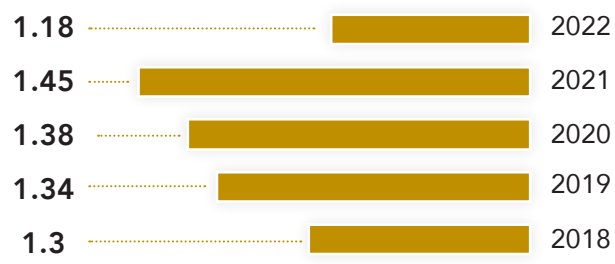

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن

الغاية 7-ب

توسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم المقدم لكل منها، بحلول عام 2030م.

نجحت سلطنة عُمان في **تحقيق زيادة كبيرة** في القدرة على توليد الطاقة المتجددة في عام 2022م، ونلاحظ من الشكل (7-2) أن حجم الطاقة المتجددة المتولدة قد بلغ **111.50 واط لكل فرد،** مقارنة بـ **11.20 واط لكل فرد** في عام 2020م **(مؤشر 7-ب-1).**

وتعزى الزيادة الهائلة في الطاقة المتجددة ما بين عامي 2020م و2021م إلى **إفتتاح محطة توليد للطاقة المتجددة بولاية عبري.**

شكل (7-2):
قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة في البلدان النامية

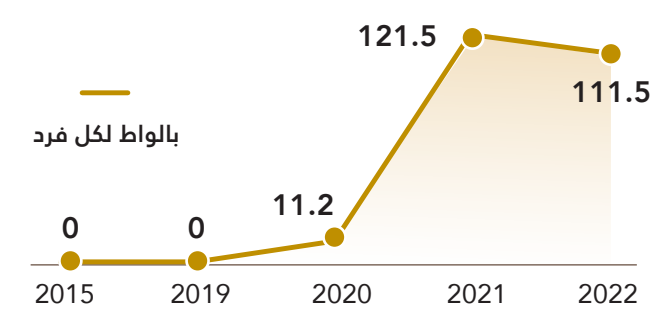

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن

الهدف الثامن

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة.

تسعى سلطنة عُمان منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادى الشامل والمطرد، وكذلك توفير العمل اللائق للجميع، وهو هدف استراتيجي لكافة خطط واستراتيجيات التنمية في سلطنة عمان، كما تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتنمية بعض القطاعات الواعدة ومنها السياحة.

الغاية 8-1

الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً.

انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي **بالأسعـــار الثابتة للفـرد** إلــى **3.4** فـي عام 2023م **(مؤشر 8-1-1)** مع **تأرجح واضح** في المعدل خلال الفترة (2015م-2023م)، كما هو موضح في الشكل (8-1).

شكل (8-1):
معدل النمو السنوى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (مؤشر 8-1-1)

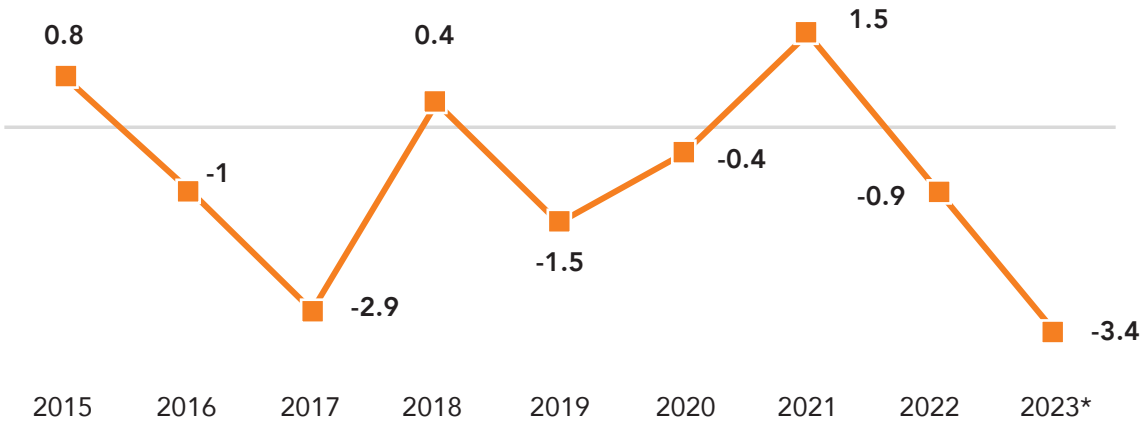

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
* بيانات مبدئية

الغاية 8-2

تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

يُعد هذا **المؤشر قياساً لنمو إنتاجية العمل**، ويوضح تطور وكفاءة ونوعية الرأس المال البشري في عملية الانتاج. وقد **انخفض معدل** النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى لكل **فرد عامل (مؤشر 8-2-1)** في عام 2023م حيث بلغ **5.3-** % مقارنة ب **1.8-** % في عام 2015م.

شكل (8-2):
معدل النمو السنوى في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (مؤشر 8-2-1)

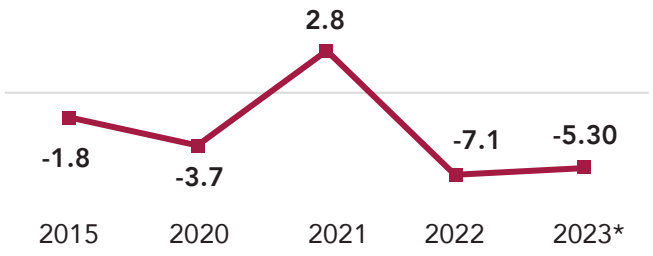

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
* بيانات مبدئية

الغاية 8-5

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.

تشير بيانات **المؤشر (8-5-2)** إلى:

-**ارتفاع معدلات البحث عن عمل** حيث بلغت نحو **3.2%** فى عام 2023م مقارنة ب **1.8%** في عام 2016م.

شكل (8-3):
معدل الباحثين عن عمل (مؤشر8-5-2)

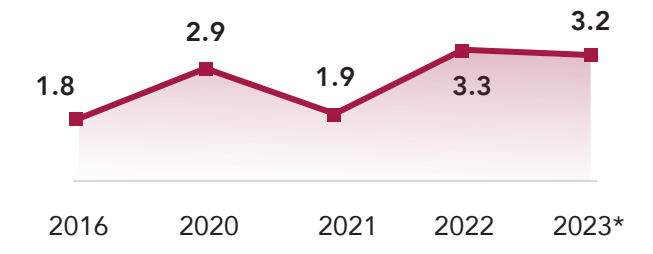

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
* بيانات مبدئية

الغاية 8-6

الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، بحلول عام 2020م.

بلغت **نسبة الشباب** الذين تتراوح أعمارهم بين **15 و 24 سنة** خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب **19.4%** في عام 2016م حسب بيانات المسح الأسري الشامل (2015م-2016م)، **وترتفع** النسبة **للإناث** حيث بلغت **25.4%** مقارنة ب **13.8% للذكور مؤشر (8-6-1)**. ولا يتوفر تحديث لهذا المؤشر نظراً لكونه يتطلب تنفيذ مسح.

الغاية 8-9

وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية،بحلول عام 2030م.

بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

- **2.7%** عام 2015م، ثم **انخفضت** لتصل إلى **2.5%** في عام 2023م **(مؤشر 8-9-1)**.

شكل (8-4):

نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ، (مؤشر 8-9-1)

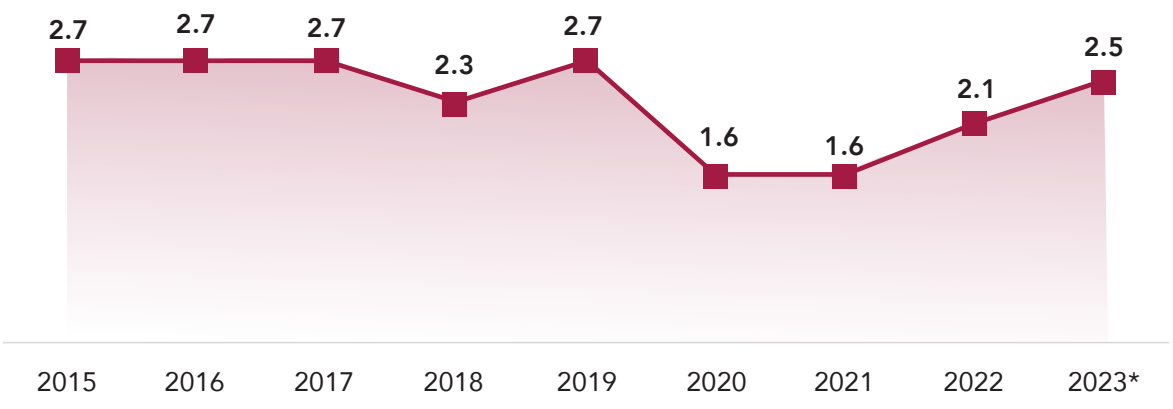

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

* بيانات مبدئية

الغاية 8-10

تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

تشير البيانات إلى **ثبات نسبي** في عدد فروع المصارف التجارية لكل **مائة ألف شخص بالغ** حيث بلغت نحو **15.8** في عام 2023م مقارنة بـ **15.6** في عام 2015م **(مؤشر 8-10-1أ)**، بينما **انخفض** عدد أجهزة الصرف الآلي من **40.28** لكل **مائة ألف شخص بالغ** في عام 2019م إلى **37** في عام 2023م **(مؤشر 8-10-1ب)** بنحو **3%**.

شكل (8-4):
المؤشر (8-10-1)

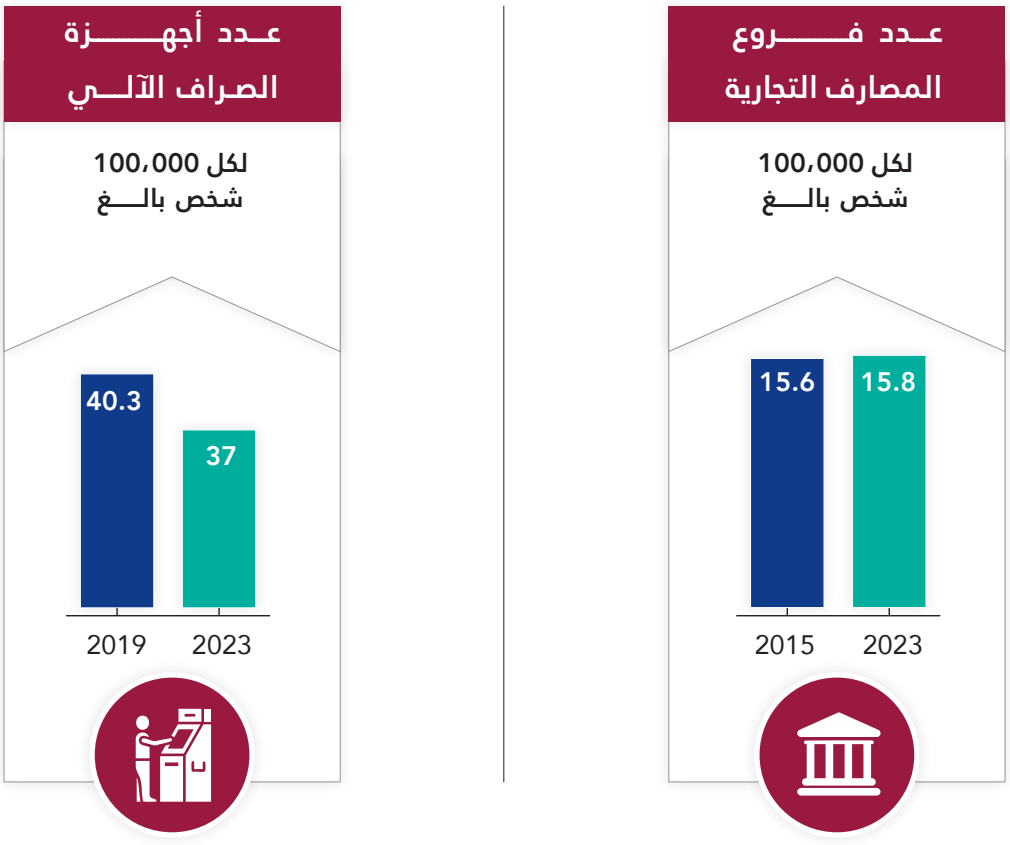

المصدر: البنك المركزي العماني

الهدف التاسع

إقامة بنى تحتية قادرة علـــى الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل، وتشجيع الإبتكـــار

صنفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سلطنة عُمان عام 2024م في المرتبة الـ **53** بين **153** دولة في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي مقارنة بترتيبها في عام 2015م والذي بلغ **69**، حيث حققت سلطنة عمان تقدماً كبيراً في القيمة المضافة التصنيعية وأنشطة التطوير والبحث والإبتكار في مجال التكنولوجيا.

الغاية 9-1

إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك هياكل أساسية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

الغالبية العظمى من سكان القرى يعيشون ضمن مسافة **5 كم أو أقل** من طريق صالح للاستعمال في جميع الفصول **(مؤشر9-1-1)**، وذلك حسب بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة (2018م-2019م).

وارتفع إجمالي الشحن الجوي من **136,128 طناً** في عام 2015م إلى **158,506 طناً** عام 2023م أي **بزيادة** تقارب **16%**. وبالرغم من ذلك فإن الشحن الجوي لا يزال في **المرتبة الثالثة** من حيث الخيارات المستخدمة للتجارة الدولية **(مؤشر 9-1-2)**.

شكل (9-1):
نسبة سكان القرى الذين يعيشون على مسافة 5 كم أو أقل (مؤشر 9-1-1)

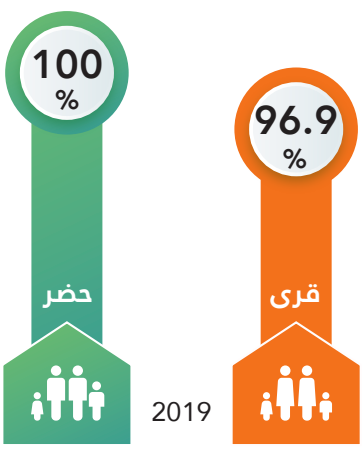

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - النتائج النهائية لمسح نفقات ودخل الأسرة 2018-2019م

شكل (9-2):
تطور عدد الركاب (مؤشر 9-1-2)

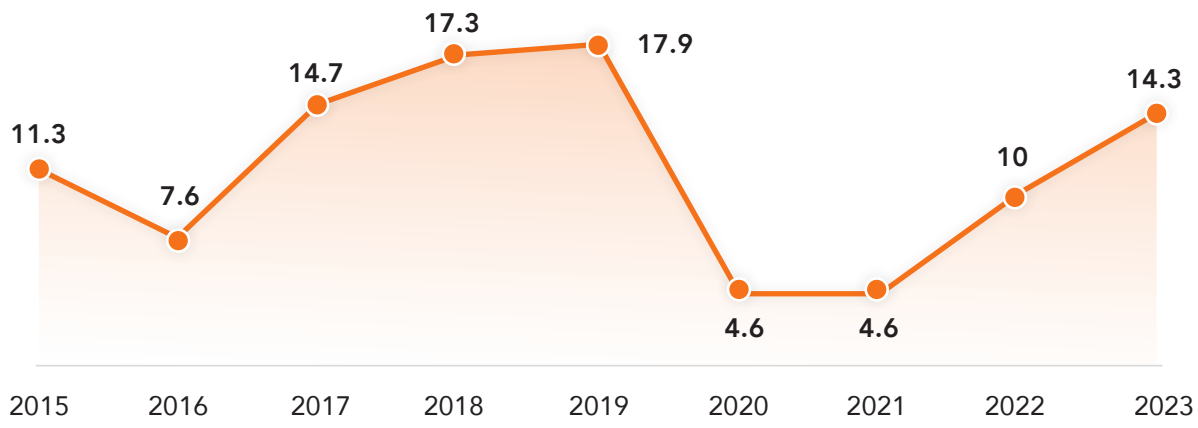

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – الكتاب الإحصائي السنوي 2024م

شكل (9-3):
إجمالي حجم الشحنات (بالطن) (مؤشر 9-1-2)

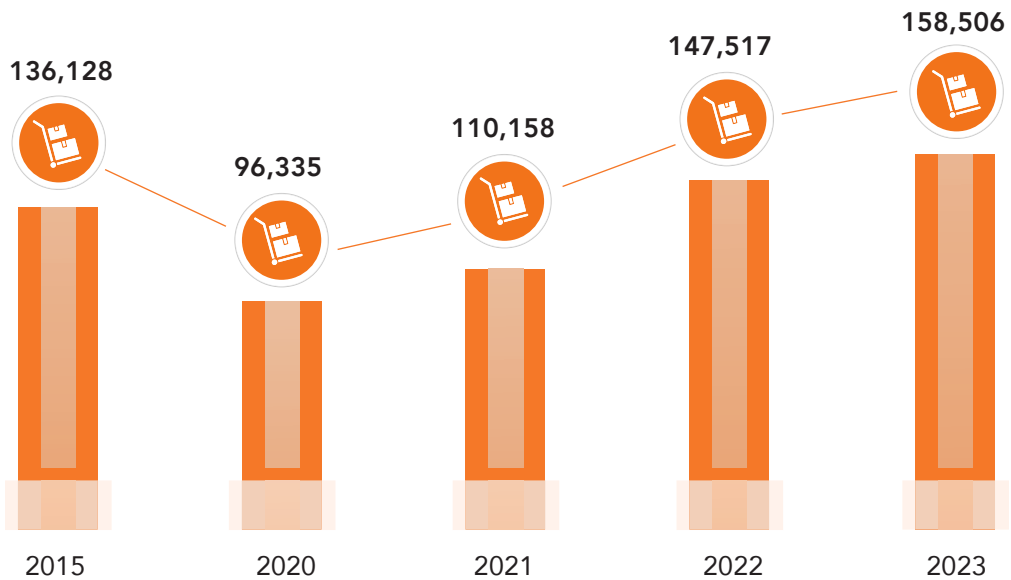

الغاية 9-2

تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً.

ارتفعت القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من **7.6%** في عام 2015م إلى **8.9%**، في عام 2023م **(مؤشر 9-2-1)**، كما بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة التصنيعية **1685.2 دولاراً أمريكياً** ،أي ما يعادل **(647.9ريالاً عمانياً)** في عام 2023م مقارنةً بـ**1564.2دولاراً أمريكياً** أي **(601.4 ريال عماني)** في عام 2015م،

وسجل **أعلى ارتفاع** للمؤشر عام 2022م حيث بلغ **1814.6 دولاراً أمريكياً** و يعادله **695.1 ريال عماني**.

شكل (9-4):
تطور نصيب الفرد من القيمة المضافة التصنيعية ،مؤشر 9-2-1

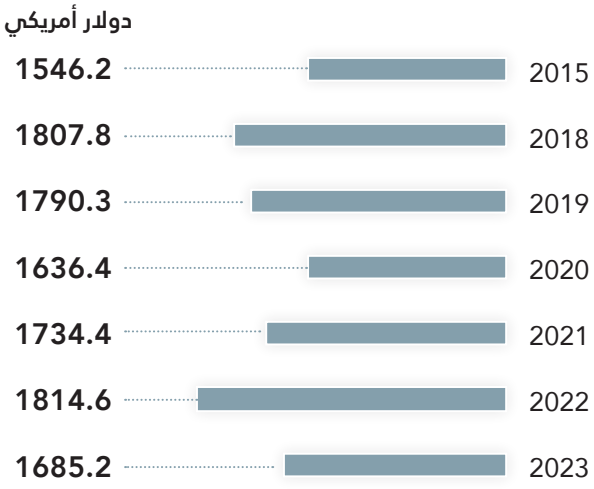

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

بلغت **نسبة العمالة** في الصناعة التحويلية من إجمالي العمالة:

- **11.6 %** في عام 2015م **وانخفضت** في عام 2023م إلى **11.1%** **(مؤشر 9-2-2)**.

شكل (9-5):
نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من إجمالي العمالة في عام 2023م

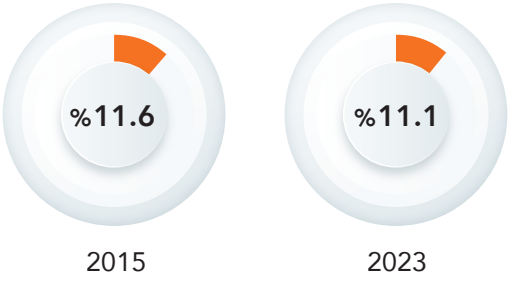

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الغاية 9-5

تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

بلغت **قيمة الإنفاق** على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي **0.37%** في عام 2023م مقارنة بنحو **0.22%** في عام 2015م **(مؤشر 9-5-1)**. وبالرغم من أن هذه النسبة لا **تزال متواضعة** مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة على البحث والتطوير إلا أنه يعكس **تنامي الإنفاق سواء الحكومي أو الخاص. وارتفع عدد العاملين** في مجال البحث بأكثر من **100%** خلال الفترة بين عامي 2015م و2023م **(مؤشر 9-5-2)**.

شكل (9-6):
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر 9-5-1

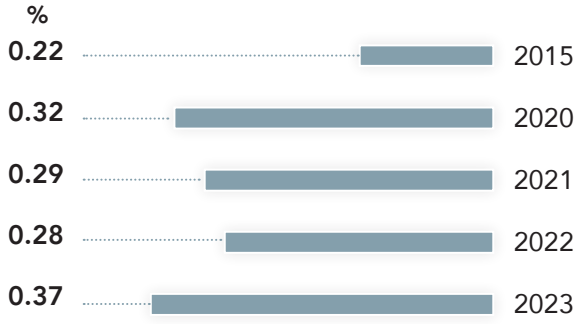

شكل (9-7):
العاملون في مجال البحث لكل مليون نسمة، مؤشر 9-5-2

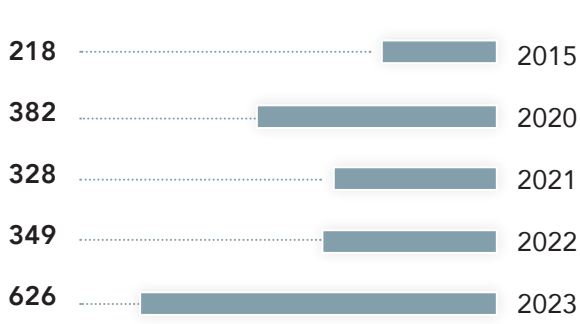

الغاية 9-ج

تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا، بحلول عام 2020م.

100% بلغت نسبة السكان المشمولين **بشبكة الهاتف المحمول** بسرعة **(2G)** و **(3G)** ، في حين بلغت نسبة المشمولين **99%** بسرعة **(4G)** و **89%** لسرعة **(5G)** وذلك في عام 2023م **(المؤشر 9-ج-1)**.

وتتوفر البيانات لهذا المؤشر لسلسلة زمنية لكل من **(2G)** و**(3G)** و**(4G)** حيث تشير إلى **قيم مرتفعة** منذ عام 2018م.

الهدف العاشر

الحد من عـــدم المساواه داخل البلدان وفيما بينها

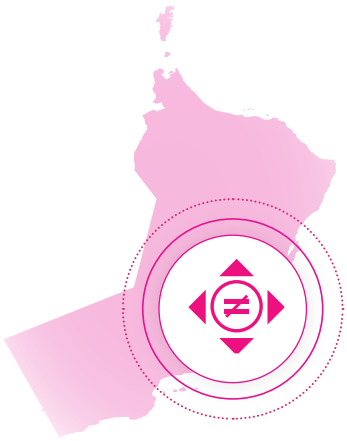

يُقر النظام الأساسى لسلطنــة عُمـــان في مادته 21 أنّ: "المـواطـنـون جميعهم سـواسـيـة أمـام الـقـانـون، وهـم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي".

الغاية 10-4

اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً.

- **ارتفاع مؤشر حصة العمل** من الناتج المحلى الإجمالى **بالأسعار الثابتة** من **31.3%** في عام 2015م إلى **34%** في عام 2019م، إلا أنه **انخفض** إلى **32.5%** عام 2023م، أي أنه عاد إلى **مستوياته السابقة** في عام 2015م **(مؤشر 10-4-1)**.

شكل (10-1):
تطور حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر 10-4-1)

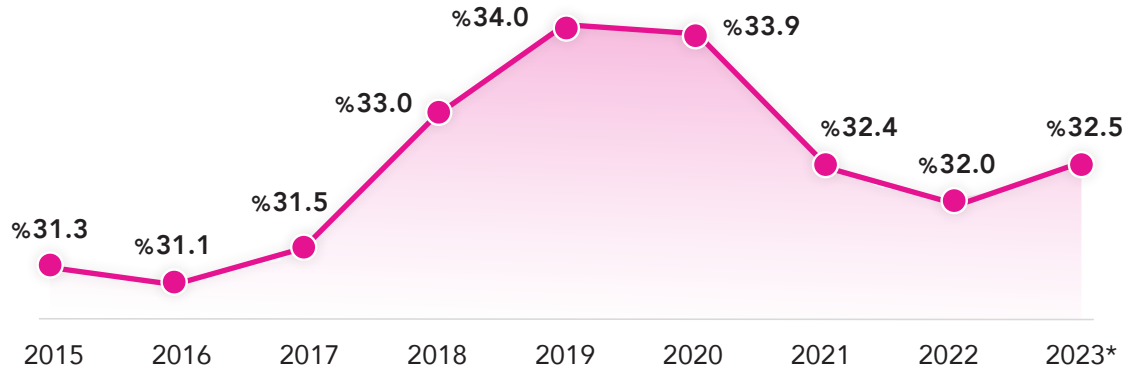

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
* بيانات مبدئية

الغاية 10-6

ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.

تقوم الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء فيها (المادة 2، ميثاق الأمم المتحدة)*. يهدف هذا المؤشر إلى قياس **درجة تمتع الدول بتمثيل متساوٍ في مختلف المنظمات الدولية** حيث يتم احتساب المؤشر بشكلٍ مستقل عن **11 مؤسسة دولية مختلفة وهي:**

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة.
2. مجلس الأمن للأمم المتحدة.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
4. صندوق النقد الدولي.
5. البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
6. مؤسسة التمويل الدولية.
7. بنك التنمية الإفريقي.
8. مصرف التنمية الأسيوي.
9. مصرف التنمية للبلدان الأميركية.
10. منظمة التجارة العالمية.
11. مجلس الاستقرار المالي.

تتمتع سلطنة عُمان بعضوية 6 منظمات

الجمعية العمومية للأمم المتحدة	الإسكوا	صندوق النقد الدولي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	منظمة التجارة العالمية	مؤسسة التمويل الدولية

الغاية 10-7

تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

اعتمدت سلطنة عُمان سياسات للهجرة وتيسير تنقل الأشخاص على **نحو منظم وآمن (مؤشر 10-7-2)**. ووفقا لبيانات عام 2021م **حققت سلطنة عمان الدرجة 4** والتي تعني تنفيذ السياسات بشكل تام.

حققت سلطنة عمان

الدرجة 4

وتعني تنفيذ السياسات بشكل تام في المجالات التالية:

-السياسات الحكومية الشاملة:

ويقصد بها المؤسسات والأطر القانونية والسياسات أو الاستراتيجيات المخصصة لإدارة الهجرة.

-أبعاد التنقل في الأزمات:

يقصد بها التدابير الحكومية لتقديم استجابات فعّالة للاجئين وغيرهم من النازحين.

-الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة:

يقصد بها التدابير الحكومية لمعالجة الهجرة النظامية أو غير النظامية.

الغاية 10-ج

خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030.

سجلت **تكاليف التحويلات للمهاجرين** في سلطنة عُمان **نسبة أقل** من **3%** خلال الفترة من 2015م إلى 2022م، حيث بلغت **تكاليف التحويلات** كنسبة من المبالغ المحولة **0.67** في عام 2022م وهي **منخفضة** نسبياً **(مؤشر 10-ج-1)**.

شكل (10-2):

تطور تكاليف التحويلات الماليه كنسبة من المبالغ المحولة ،مؤشر 10ج-1

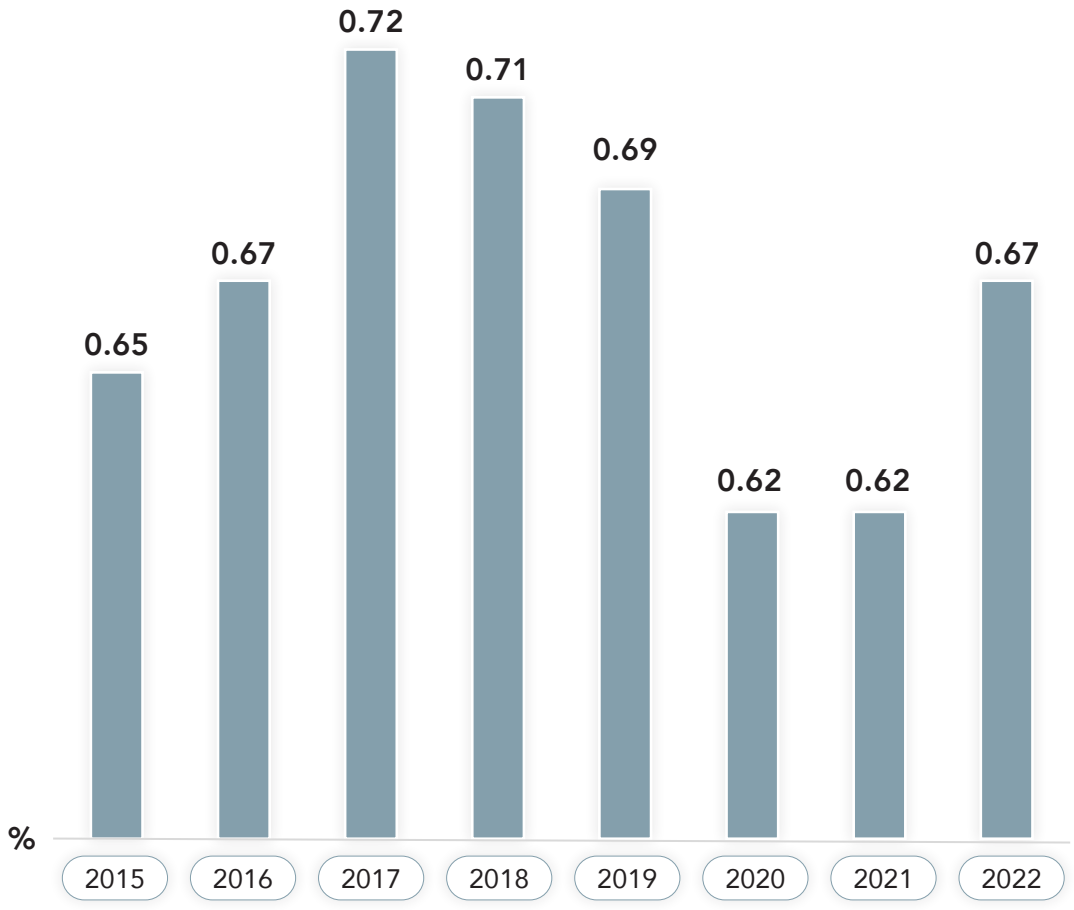

المصدر: البنك المركزي العماني

الهدف الحادي عشر

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة

يتطلب جعل المدن آمنة ومستدامة الاستثمار من أجل وصول السكان إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة، والاستثمار في وسائل النقل العام، وخلق مساحات عامة خضراء، وتحسين نظم التخطيط والإدارة لتكـــون شاملة للجميع وتشاركيـــة.

عملت سلطنة عمان على تبني عدة سياسات واستراتيجيات وطنية في مسار تحقيق هـذا الهـدف، منها الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، والتي تعد خارطة طريق للتوجه نحو المستقبل المستهدف وفق منهج راسخ طموح واقعي وقابل للتطبيق، حيث تم تحديد توجهات التنمية العمرانية بالمواءمة مع رؤية عمان 2040 ،ومن ثم بلورتها إلى خطط عمرانية استراتيجية على المستوى الوطني.

الغاية 11-1

كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030م.

يُعنى **مؤشر (11-1-1)** بنسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة. وبشكل عام، تعتبر **البيئة السكنية في سلطنة عمان بيئة جيدة ولائقة**، حيث لا توجد أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية.

وفقًا لبيانات تعداد عام 2020، تشكل الفلل والمنازل العربية نسبة **72%** من المباني في سلطنة عمان، في حين تشكل الفلل المزدوجة **6%**، وتبلغ نسبة العمارات **7%**، مما **يعكس عدم وجود مساكن غير لائقة** في سلطنة عمان.

الغاية 11-6

الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطُرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030م.

100%، بلغت نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي تم جمعها وإدارتها في منشآت خاضعة للمراقبة من إجمالي النفايات الحضرية المتولدة خلال الفترة من 2018م إلى 2023م، مما يعكس **الجهود الفعالة في إدارة النفايات** وتحسين البنية الأساسية لجمع النفايات في المدن **(مؤشر 11-6-1)**.

وفيما يتعلق بتركيز الجسيمات الدقيقة **(مؤشر 11-6-2)**، فعلى الرغم من **انخفاض متوسط** تركيز الجسيمات من الفئة 2.5 (pm) في المدن من **49.0 ميكرون لكل متر مكعب** في عام 2015م إلى **22.4 ميكرون لكل متر مكعب** في عام 2021م أي بمعدل **انخفاض** بلغ **54%** ، إلا انها **مازالت مرتفعة** مقارنة بما توصي به إرشادات جودة الهواء لمنظمة الصحة العالمية، والتي تشير إلى ضرورة **عدم تجاوزها (15ميكرون لكل متر مكعب)** في التركيز السنوي. كذلك **يعد متوسط تركيز الجسيمات** من **الفئة 10(pm) مرتفعاً**، و توصي منظمة الصحة العالمية بأن يكون التركيز **(45 ميكرون لكل متر مكعب)**، بينما تشير البيانات إلى أن التركيز وصل إلى **(61.3 ميكرون لكل متر مكعب)** في عام 2021م.

شكل (11-1):
تركيز الجسميات من الفئة (pm 2.5) و الفئة (pm10)
(لكل متر مكعب)

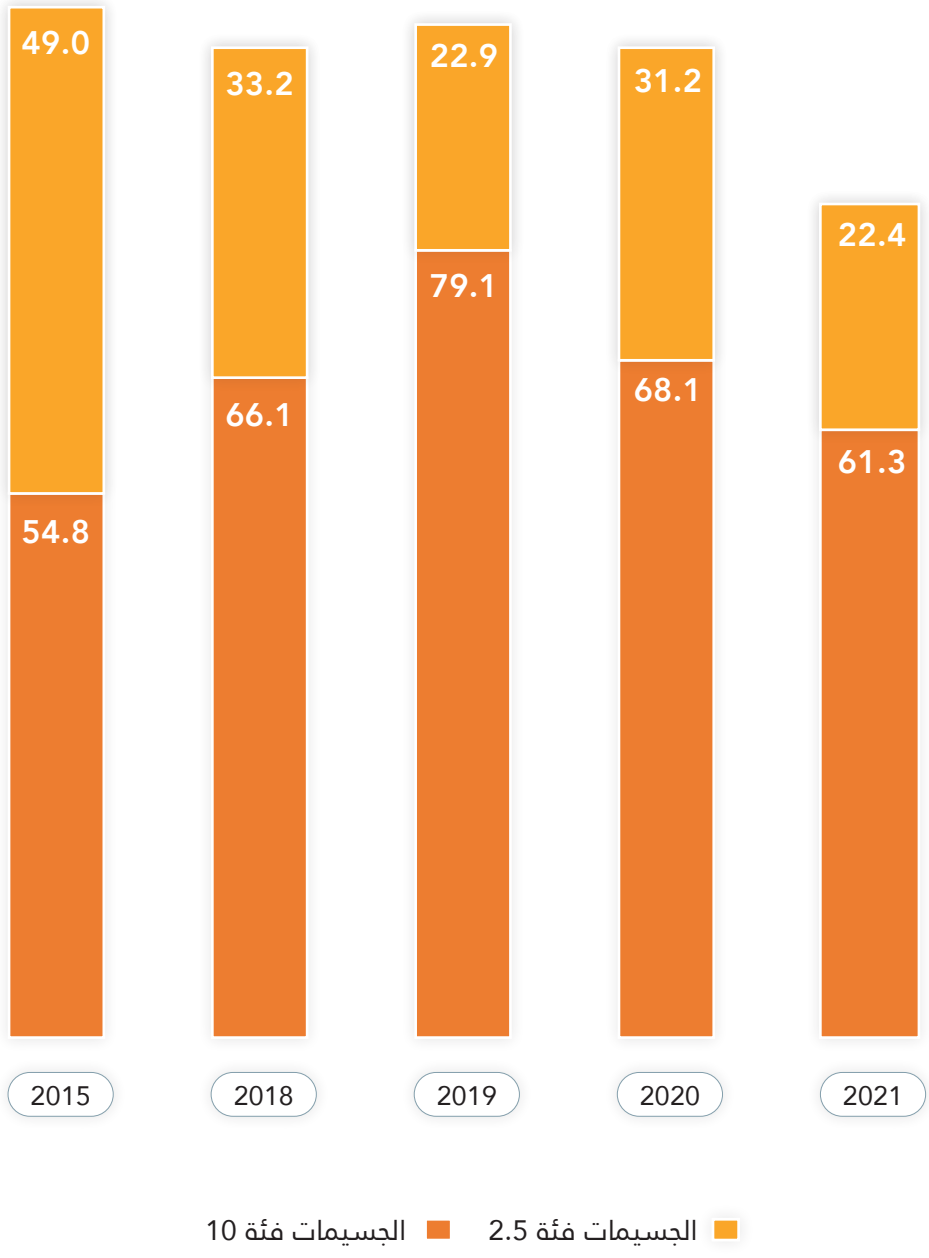

الغاية 11-أ

دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

تعتبر سلطنة عمان من الدول التي لديها سياسات حضرية وطنية قادرة على تحقيق تنمية متوازنة **(المؤشر 11-أ-1)** منها الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التي ترمي إلى توجيه النمو العمراني بما يحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أنها تضمن تنافسية المدن وقدرتها على الصمود أمام المتغيرات المختلفة، كالتغير المناخي وخلافه، أضف إلى ذلك فهي تحدد الأماكن المناسبة للسكن والعمل، والفرص الوظيفية المناسبة في المحافظات، وأنماط التنقل، والبيئة الطبيعية التي يجب المحافظة عليها.

وتسعى الاستراتيجية العمرانية إلى معالجة القضايا والتحديات العمرانية من خلال إطار عام للتخطيط العمراني يُمكن من:

1. **تحقيق الاستغلال الأمثل لاستخدامات الأراضي عن طريق التخصيص السليم والمتكامل للأراضي لتحقيق التكامل بين التخطيط العمراني والقطاعي ومواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنية الأساسية مع حماية البيئة بما فيها التراث الطبيعي والثقافي.**
2. **تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المحافظات من جهة، وبين المناطق الحضرية والريفية داخل المحافظة الواحدة من جهة أخرى ،وتعزيز القدرات التنافسية للمحافظات لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني واستغلال الميزة النسبية لكل منها.**
3. **وضع إطار عام للسياسات الاقتصادية والتنمية العمرانية لتوجيه التنويع الاقتصادي والعمراني بشكل مستدام وفعال.**
4. **المساهمة في مواجهة التغير المناخي وتطوير منهجيات للتكيف والتخفيف من تأثير التغيرات المناخية.**
5. **حماية ودعم المناطق المهددة البيئية والتراثية والتراث الاجتماعي.**
6. **تطوير منظومة النقل وتحسين البنية الأساسية وتوفير الخدمات بشكل متكامل ومستدام لدعم خطط ومشاريع التنمية.**
7. **صياغة وإجازة التشريعات اللازمة لضبط وتوجيه عملية التخطيط، وتطوير الإجراءات واللوائح المنظمة لضبط عملية توزيع واستخدام الأراضي.**
8. **تحفيز المشاركة العامة في عمليات التخطيط.**
9. **تطوير النظام الوطني للمعلومات التخطيطية كأداة لدعم اتخاذ القرار تعتمد على التقنيات الحديثة القائمة على نظام المعلومات الجغرافية، ووضع آلية لتحديث وتبادل البيانات فيما بين الجهات الحكومية المختلفة.**

الهدف الثاني عشر

كفالـــة وجـــود أنمـــاط استهلاك وإنتاج مستدامة

تسعى سلطنة عمان، من خلال رؤية عمان 2040، إلى اعتماد أنماط انتاج واستهلاك مستدامة لمواجهة التحدي المتمثل في الاعتماد على قطاع النفط. ويركز الهدف الثاني عشر من أهـداف التنمية المستدامة 2030 على تحقيق إدارة مستدامة واستخدام كفء للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى خفض نصيب الفرد من النفايات.

الغاية 12-1

تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات، وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.

يوجد لدى سلطنة عُمان خطط عمل وطنية للاستهلاك والانتاج المستدام **(مؤشر 12-1-1)**، وذلك يتضمن التوجه **نحو التنوع الاقتصادى وعدم الاعتماد على النفط فقط**، كما تؤكـد الأهـداف الاستراتيجية للخطـة الخمسـية العاشـرة (2021-2025م) علـى الاستخدام الأمثل للمـوارد الطبيعيـة واسـتدامتها كضـرورة لدعـم بيئـة الاقتصاد وتحفيزهـا علـى الإنتاج.

الغاية 12-4

تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيراً من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020م.

تلتزم سلطنة عُمان منذ عام 2015م بالعديد من الإتفاقات البيئية الدولية المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكميائية **(مؤشر 12-4-1)**، وكما هو موضح في الشكل (12-1) نلاحظ أن **نسبة إلتزام سلطنة عمان** بالاتفاقيات الدولية البيئية **ارتفعت** من **71%** في عام 2015م إلى **100%** في عام 2020م.

شكل (12-1):
تطور نسب الإلتزام في الاتفاقات الدولية البيئية (مؤشر 12-4-1)

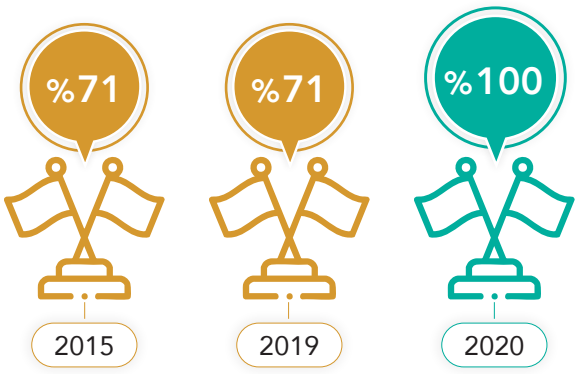

المصدر: هيئة البيئة

يعد مؤشر **(12-4-2أ)** من مؤشرات الإدارة السليمة للنفايات حيث يتعلق بنصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة. وتشير البيانات إلى **ارتفاع قيمة المؤشر** من **0.04** عام 2018م إلى **0.31** في عام 2021م، إلا أن ذلك صاحبه **ارتفاع نسبة النفايات التي تمت معالجتها (مؤشر 12-4-2ب)** إلى **9.9%** عام 2021م مقارنة ب **3.20%** عام 2018م.

شكل (12-2):
نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ،لعام 2021م

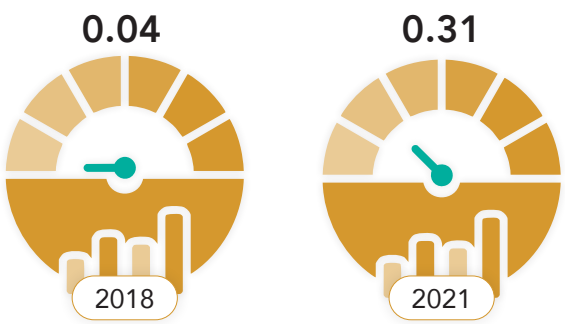

المصدر: هيئة البيئة

الغاية 12-5

الحد كثيراً من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2023م.

- **787.77 ألف طن** بلغ حجم النفايات المعاد تدويرها **(مؤشر 12-5-1)** عام 2022م، بارتفاع في حدود **41.7%** عن عام 2020م، في دلالة على الجهود المستمرة لتعزيز ثقافة إعادة التدوير وتحسين إدارة الموارد.

الغاية 12-8

كفالة أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة، بحلول عام 2023م.

- يتكون **المؤشر (12-8-1)** من **4 مؤشرات فرعية** كما هو موضح في الشكل (12-3) تتراوح قيمتها من **صفر إلى واحد**، حيث أنه كلما **اقتربت** هذه القيمة من **واحد**، كلما **ثبت تحقيق تعميم التعليم** من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية بشكل أفضل.
- تشير بيانات تقييم سياسات التعليم الوطنية إلى تحقيق **0.813 نقطة** عام 2020م، في حين حققت المناهج الدراسية **0.729 نقطة**، وحاز **تقييم تعليم المعلمين** على **أعلى درجة** وهي **0.850 نقطة** في ذات العام، في حين بلغ تقييم الطلاب **0.833**.

شكل (12-3):
مدى تعميم مراعاة تعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة
(بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في عام 2020م

المصدر: وزارة التربية والتعليم

الغاية 12-ب

وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة.

يقيس المؤشر **(12-ب-1) مستوى القدرة الإحصائية لرصد استدامة السياحة بطريقة قابلة للقياس**، لا سيما الأبعاد الاقتصادية والبيئية. وقد قامت سلطنة عمان بتنفيذ **6** من جداول أدوات المحاسبة الموحدة، من إجمالي **11 جدولاً**، **رصدت الجانب الاقتصادي لاستدامة السياحة** خلال الفترة من عام 2015م إلى عام 2023م **مؤشر (12-ب-1)**، وهي:

الجدول 1
لحساب السياحة الفرعي بشأن نفقات السياحة الوافدة

الجدول 2
لحساب السياحة الفرعي بشأن نفقات السياحة المحلية

الجدول 3
لحساب السياحة الفرعي بشأن نفقات السياحة الصادرة

الجدول 4
لحساب السياحة الفرعي بشأن استهلاك السياحة الداخلية

الجدول 5
لحساب السياحة الفرعي بشأن حسابات قطاعات السياحة

الجدول 6
لحساب السياحة الفرعي بشأن العرض المحلي وإستهلاك السياحة الداخلية

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الهدف الثالث عشر

اتخاذ إجـــراءات عاجلـــة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

يُعتبر التغير المُناخى من التحديات التى تواجه الدول كافة مع اختلاف مدى تأثير ذلك على الدول، وسلطنة عُمان من تلك الدول المعرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، وتناقص هطول الأمطار، وزيادة وتيرة وشدة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الأعاصير والجفاف والفيضانات. لذا تحرص سلطنة عمان على بذل الجهود للتكيف مع الأعاصير المدارية وتآكل الشواطئ وارتفاع مستوى سطح البحر، وندرة المياه والتصحر والحماية من الفيضانات وأمن الطاقة وأمن الغذاء.

الغاية 12-1

تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر.

قامت سلطنة عُمان بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ تهدف إلى تعزيز مرونة مجتمعاتها ونظمها البيئية وبنيتها الأساسية في مواجهة آثار تغير المناخ، وتشمل الاستراتيجية تدابير مثل: **تحسين إدارة المياه، وتعزيز حماية السواحل، وتعزيز الزراعة المستدامة وممارسات الغابات**[1].

كما اتخذت سلطنة عُمان أيضًا خطوات لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من تغير المناخ، وحددت الحكومة هدفًا لتوليد **10% من الكهرباء من مصادر متجددة** بحلول عام 2025م، كما شُكلت اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون في عام 2022م، وأطلقت **عدة مبادرات** لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، بما في ذلك **الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، كتحقيق الحياد الصفري الكربوني، **وافتتاح محطة عبري للطاقة الشمسية** عام 2022م، **ومحطة أمين لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية**، و**مركز عُمان للهيدروجين**، و**محطة ظفار لطاقة الرياح** عام 2019م **(مؤشر 13-1-1)**.

1- الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ لسلطنة عمان (2020-2040)م ، إبريل 2018م.

إطار (13-1):
الجوانب التي تشملها جهود سلطنة عُمان لمواجهة آثار تغير المناخ

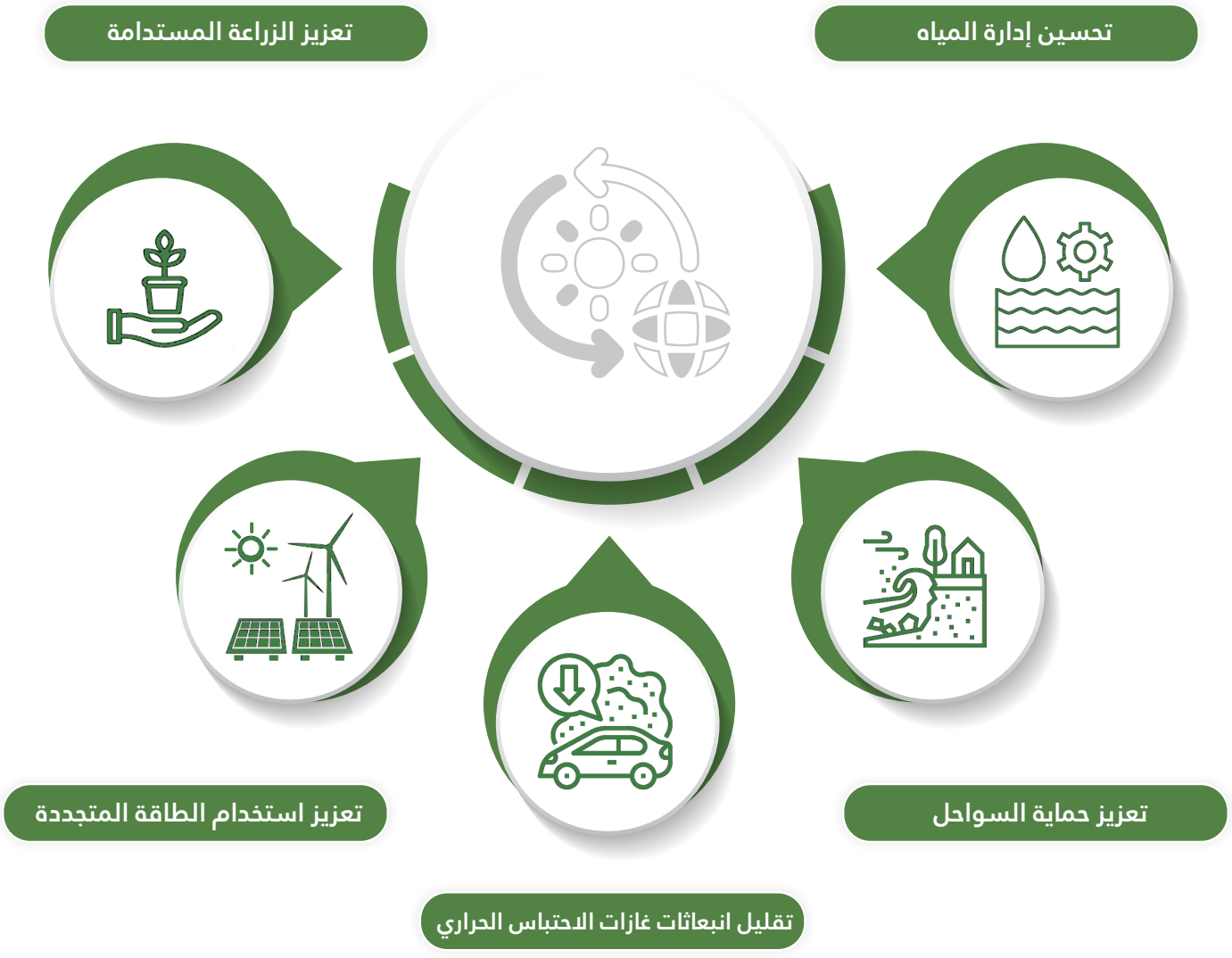

الغاية 13-2

إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.

من أجل **مواجهة التحديات** المتعلقة بتغير المناخ والمساهمة في **تحقيق الهدف الثالث عشر** من أهداف التنمية المستدامة اتخذت سلطنة عُمان العديد من المبادرات والتدابير منها **المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشؤون البيئية**. وتشير أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن سلطنة عمان لديها مساهمات واستراتيجيات طويلة الأجل بهذا الصدد **(مؤشر 13-2-1)**.

والجدير بالذكر أن **مجموع إنبعاثات الغازات الدفيئة انخفض** في عام 2021م بنسبة **6.3%** حيث بلغ **90 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون** مقارنة ب **96.1 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون** في عام 2015م **(مؤشر13-2-2)**، وتتعهد سلطنة عمان **بخفض الإنبعاثات 7%** سنوياً.

شكل (13-1):
مجموع إنبعاثات الغازات الدفيئة
مؤشر 13-2-2

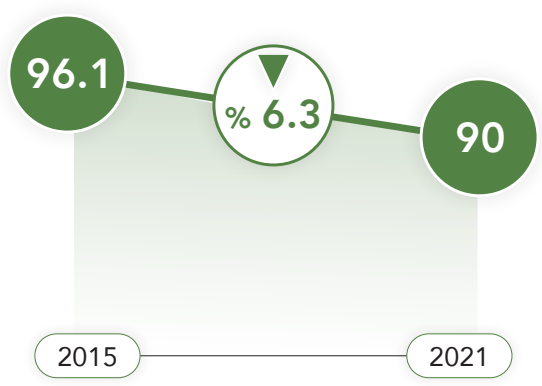

:(1-13)
الاتفاقيات البيئية الدولية

تاريخ التوقيع	
2/1994	إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
12/2004	بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
3/1998	إتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.
4/1998	بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
10/6/1992	إتفاقية التنوع الإحيائي.
18/5/2002	بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية.
17/6/1994	إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).

الهدف الرابع عشر

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام

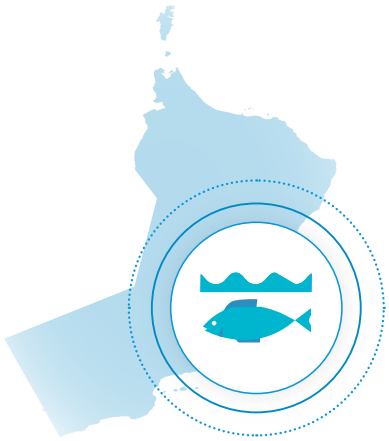

بذلت سلطنة عمان جهوداً كبيرة لمنع التلوث البحري بجميع أنواعه، حيث تم إصدار المرسوم السلطاني رقم (34/ 1974) الخاص بقانون التلوث البحري كأول قانون في المجال البيئي، وتم الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية لمكافحة التلوث في عام 1985م، ويجري تحديثها بصفة متواصلة لتتناسب مع التغيرات التي تشهدها سلطنة عمان[1]

يُركز هذا الهدف على الحفاظ على المحيطات والبحار ويدعو إلى الحد من التلوث وإعادة الأرصدة السمكية وممارسة الصيد المستدام، وفقًا للإطار الذى حددتة اتفاقية الأمم المتحدة.

الغاية 16-2

إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020م.

تحتاج المناطق المحمية البحرية إلى **إدارة فعالة وموارد جيدة** للحد من **الصيد الجائر والتلوث البحري**، وتُولي سلطنة عُمان اهتمامًا بحماية البيئة ومنع التلوث البحري بجميع أنواعه.

وتعتبر سلطنة عمان من الدول التي تستخدم نهجاً قائما على النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية **(مؤشر 14-2-1)**.

1- وزارة الاقتصاد. (2019). الاستعراض الوطني الطوعي الأول لسلطنة عُمان. مسقط: وزارة الاقتصاد.

الغاية 14-3

تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

يعرف تحمض المحيطات على أنه انخفاض الرقم الهيدروجيني في المحطيات على مر فترة زمنية بسبب امتصاص المياه لغاز ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي.

وبشكل عام، تتراوح الحموضة الطبيعية للمحيطات بين **8.0** و **8.3** على مقياس pH، حيث يشير الرقم **المرتفع إلى بيئة أقل حمضية**. ومع ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في الغلاف الجوي نتيجة الأنشطة البشرية، يحدث امتصاص لثاني أكسيد الكربون في المحيطات، مما يؤدي إلى تحمض المحيطات.

وقد بلغت **قيمة متوسط الحموضة البحرية** في سلطنة عمان في عام 2022م حوالي **8.26** على مقياس pH أي أنه لا زال في الحدود الآمنة **(مؤشر 14-3-1)**.

الغاية 14-4

تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

تنص الاتفاقيات الدولية على **ضرورة الحفاظ على الأرصدة السمكية**، ولتحقيق ذلك يتعين على الدول إجراء تقييم لحالة الأرصدة السمكية ووضع سياسات واستراتيجيات فعالة لإدارتها.

وقد بلغت نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا في سلطنة عمان **79%** في عام 2023م مقارنة بـ **53%** في عام 2019م كما هو موضح في الشكل 14-1 **(مؤشر 14-4-1)**.

جدول (14-1):
نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا
مؤشر 14-4-1

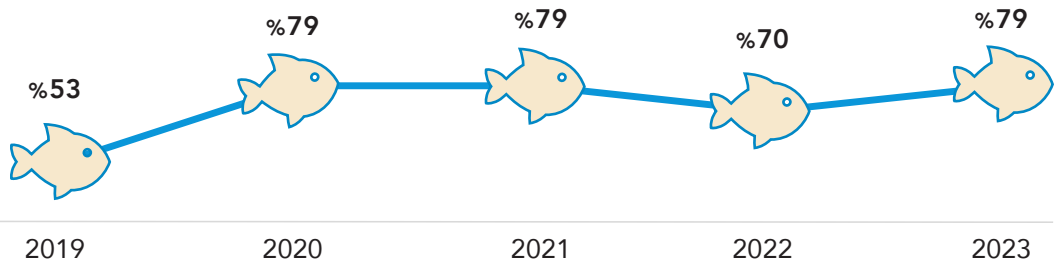

المصدر: وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

الغاية 14-5

حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020م.

تم تحقيق المؤشر 14-5-1 والذى يتمثل في **حفظ 10%** على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية بما يتسق مع القانون الوطني والدولي. وقد **ارتفعت** نسبة تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية إلى **20.71%** في عام 2023م مقارنة بنحو **0.07%** في عام 2015م كما هو موضح بالشكل (13-1). ويعزى سبب **ارتفاع** النسبة في عام 2023م إلى **إدراج عدد** من المناطق التي تتمتع بأهمية وطنية للتنوع الإحيائي للحياة الفطرية.

جدول (14-1):
تطور نسبة تغطية المناطق المحمية، مؤشر 14-5-1

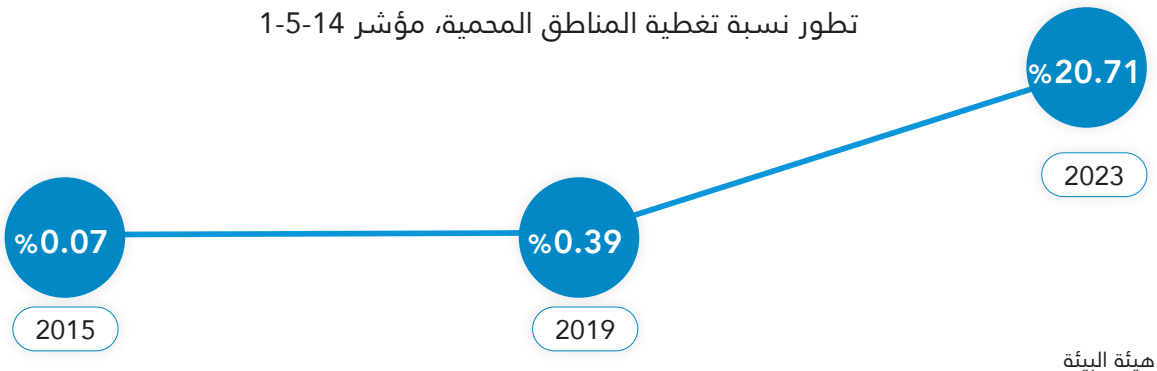

المصدر: هيئة البيئة

الغاية 14-7

زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بجملة وسائل منها الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030م.

- **1 %** بلغت نسبة القيمة المضافة لمصائد الأسماك البحريــة المستدامة مــن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م مقارنة بـ **0.7 %** في عام 2019م **(مؤشر 14-7-1)**.

مساهمة مصائـد الأسمــاك
المستدامة من الناتج المحلي الإجمالي

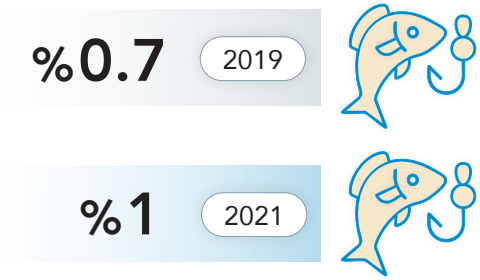

الغاية 14- ب

تيسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

يوجد لدى سلطنة عُمان إطار قانوى تنظيمى/ سياسي/ مؤسسي يعترف بحقوق الوصول إلى مصائد الأسماك.

وقد حققت سلطنة عُمان **درجة تنفيذ مرتفعة** للغاية لأدوات وصول مصائد الأسماك الصغيرة إلى الموارد والأسـواق حيث بلغت الدرجة **0.97** لعام 2020م على مقياس يتراوح بين **0** و**1** **(مؤشر 14-ب-1)**.

المصدر: وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

الهدف الخامس عشر

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام

تتمتع سلطنة عُمان بموقع جغرافي فريد يساهم في جعلها موطناً للعديد من النباتات والحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض. وتزخر سلطنة عمان بتضاريس متنوعة تشمل سلاسل جبلية، ووديان، وسهول، وصحاري، وتلال صخرية، مما يجعلها واحدة من أغنى الدول بالتنوع البيولوجي.

وفي إطار السعي للحفاظ على هذا التنوع البيئي أولت سلطنة عُمان اهتمامًا كبيرًا بحماية التنوع البيئي والحفاظ على البيئة الطبيعية، وأصدرت عدة مراسيم سلطانية سامية لتحديد عدد من المحميات الطبيعية تهدف إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض، والنظم البيئية المهمة، ومنع الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية.

الغاية 15-1

كفالة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020م.

- **1.5%** بلغت **مساحة الغابات** في سلطنة عمان كنسبة من مجموع اليابسة لعامي 2022م و2023م **(مؤشر 15-1-1)** .
- **ارتفاع** في نسبة مساحة المحميات الطبيعية بالنسبة لمساحة الأرض **(مؤشر 15-1-2)** من **3.11%** في عام 2015م إلى **21.18%** في عام 2023م، مما يدل على حرص سلطنة عُمان على الحفاظ على التنوع البيئي.

الغاية 15-3

مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030م.

تبعا للإجـــــراءات المتخـــذة وطنيـــاً لحمايـــة البيئة والنظـــــم الإيكولوجيـــــــــة البريـــــــة:

- **انخفضت** نسبة الأراضي المتدهورة من إجمالي مساحة اليابسة في سلطنة عمان من **7.3%** في عام 2015م إلى **5.9%** في عام 2023م **(مؤشر 15-3-1)**.

شكل (15-1):
نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (مؤشر 15-3-1)

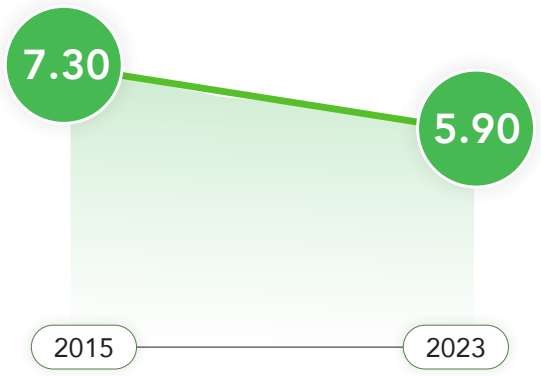

المصدر: هيئة البيئة

الغاية 15-4

كفالة حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030م.

إن حماية المواقع المهمة أمر حيوي **لوقف تدهور التنوع البيولوجي وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الجبلية على المدى الطويل**. ويشكل إنشاء المناطق المحمية آلية مهمة لتحقيق هذا الهدف، ويعمل هذا المؤشر كوسيلة لقياس التقدم المحرز نحو الحفاظ على النظم الإيكولوجية الجبلية واستخدامها على نحو مستدام، بما يتماشى مع الإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية.

وقد بلغت نسبة تغطية المناطق المحمية للمواقع الهامة للتنوع البيولوجي في المناطق الجبلية **16.3%** في عام 2023م، مقارنة بحوالي **13.3%** في عام 2015م **(مؤشر 15-4-1)**.

جدول (15-2):
نسبة التغطية المحسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي، مؤشر 15-4-1

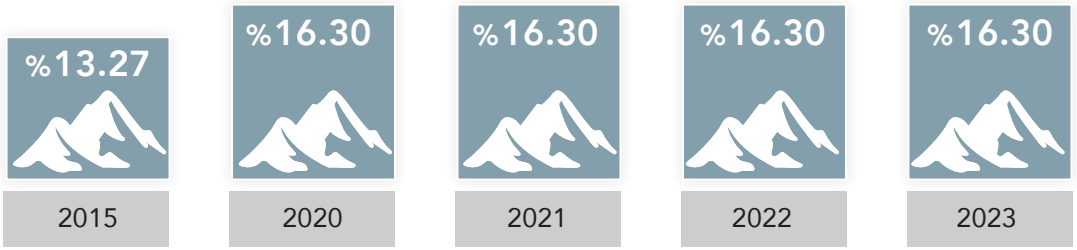

المصدر: هيئة البيئة

الغاية 15-5

اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها.

مؤشر القائمة الحمراء هو أداة عالمية **تُستخدم لتقييم المخاطر التي تواجه الأنواع النباتية والحيوانية حول العالم**، وذلك بهدف تحديد مدى تعرضها لخطر الإنقراض، وتتراوح **قيمته بين 0 و1**.

وقد بلغت قيمة المؤشر لسلطنة عمان **0.881** في عام 2023م. وبشكل عام، تشير القيم التي تقترب من **0** إلى حالة **غير جيدة** للتنوع البيولوجي، مع **ارتفاع** في **نسبة الأنواع المهددة بالانقراض أو المنقرضة**. أما القيم التي تقترب من **1** فتعكس **وضعًا أفضل للتنوع البيولوجي**، حيث تكون الأنواع أقل عرضة للخطر والإنقراض **(مؤشر 15-5-1)**.

جدول (14-1):
تطور مؤشر القائمة الحمراء، مؤشر 15-5-1

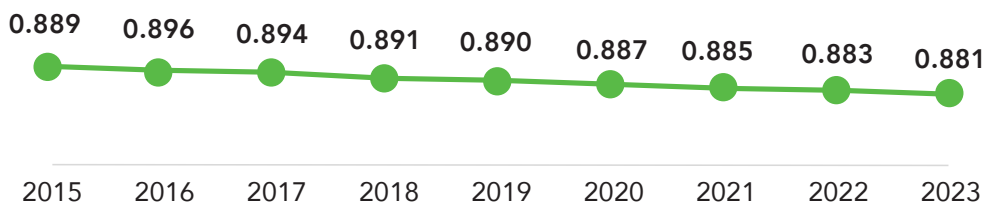

المصدر: هيئة البيئة

الغاية 15-6

تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا.

انضمت سلطنة عُمان للعديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية حرصًا منها على حماية النظم الإيكولوجية البرية **(المؤشر 15-6-1)**.

1. **في مايو عام 2020م صدر مرسوم سلطاني رقم 2020م/57 بالموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى بروتوكول ناغويا، وهذا البروتكول من شأنه الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.**
2. **وفي عام 2004م تمت الموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بمرسوم سلطاني رقم 2004/57.**
3. **إجمالاً، سلطنة عُمان منضمة إلى 7 اتفاقيات خاصة بنقل المواد القياسية (SMTAs) التي تنقل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى البلد، وقد كان عدد هذه الإتفاقيات 2 فقط في عام 2015م ثم ارتفع إلى 5 في عام 2017م، ثم 7 منذ عام 2019م وحتى حينه.**

الغاية 15-9

إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، على الصعيدين الوطني والمحلي، بحلول عام 2020م.

نجحت سلطنة عُمان في تحقيق **المؤشر (15-9-1)** المتعلق بإدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي منذ عام 2015م ، حيث حصلت على **الدرجة 5** والتي تعني أن هناك **تقدما في سبيل تحقيق الهدف الثاني من أهداف آيتشي** الذي ينص على دمج قيم في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية، وفي خطط وبرامج التنمية المختلفة بحلول عام 2020م.

الهدف السادس عشر

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة

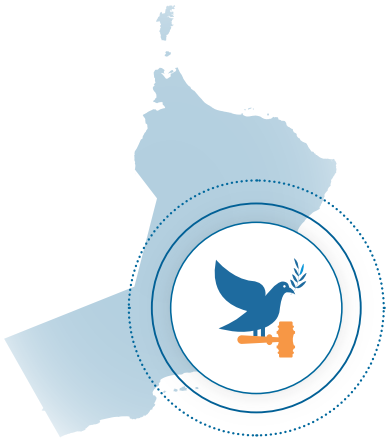

تضمن سلطنة عُمان حماية جميع المواطنين والمقيمين على أرضها من كافة أنواع العنف من خلال أنظمتها وتشريعاتها وقوانينها، كما وضعت العديد من البرامج والمشاريع التي توفر حماية للمواطنين والحد من الوفيات.

وكفل القانون الطفل[3] من العنف والإستغلال والإساءة، وحظر القانون من الإتجار بالبشر[4]،بالإضافة إلى ذلك، تبذل سلطنة عمان جهودًا كبيرة فى مكافحة الفساد والرِشوة[5] بجميع أشكالها.

الغاية 16-1-2

الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.

بلغ عدد ضحايا القتل العمد **0.14 وفاة لكل مائة ألف من السكان** في عام 2023م مسجلاً **انخفاضاً** بنحو **46%** عن عام 2015م **(مؤشر 16-1-1)**. كما **انخفضت** نسبة السكان الذين تعرضوا **للعنف البدني** إلى **0.60%** فقط، **والعنف الجنسي** إلى **2.30%** عام 2020م **(مؤشر 16-1-3)**.

وبلغت نسبة السكان الذين **يشعرون بالأمان** عند تجولهم على الأقدام بمفردهم فى المنطقة التى يعيشون بها بعد حلول الظلام **90%** فى عام 2023م **(مؤشر 16-1-4)**.

3 - مرسوم سلطاني رقم 22 / 2014 بإصدار قانون الطفل.

4 - مرسوم سلطاني رقم 126 / 2008 بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

5 - مرسوم سلطاني رقم 64 / 2013 بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الغاية 16-2

إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب.

يحفظ قانون الطفل في سلطنة عُمان حقه في عدم ممارسة العقاب البدني أو النفسي عليه من قبل مُقدمي الرعاية، حيث كانت نسبة الأطفال في العمر **دون الثامنة عشر** وتعرضوا **للعنف الجسدي 0.003%** مقارنة بنحو **0.0001%** تعرضوا **للعنف النفسي** في عام 2015م **(مؤشر 16-2-1)**. وتشير البيانات إلى أن عدد **ضحايا الإتجار بالبشر** لكل **100,000 نسمة محدود جداً** ، فقد بلغ **0.2** في عام 2023م **(مؤشر 16-2-2)**.

الغاية 16-6

إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

- **99.4**% بلغت نسبة النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية المعتمدة عام 2023م مقارنة ب **111.8%** عام 2021م حيث يقيس هذا المؤشر مدى انعكاس إجمالي النفقات على المبلغ المعتمد أصلا **(مؤشر 16-6-1)**.

شكل (16-1):
النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة (مؤشر 16-6-1)

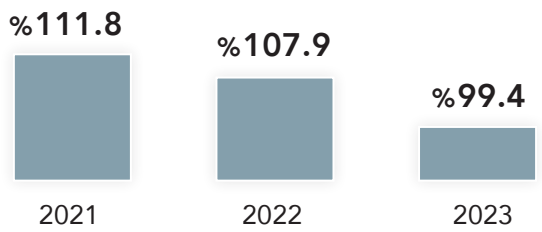

المصدر: هيئة البيئة

الغاية 16-9

توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد.

- **100**% نجحت سلطنة عُمان في تحقيق الغاية المتعلقة بالهوية القانونية للأطفال دون الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم في قيد السجل المدني **(مؤشر 16-9-1)**.

الهدف السابع عشر

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

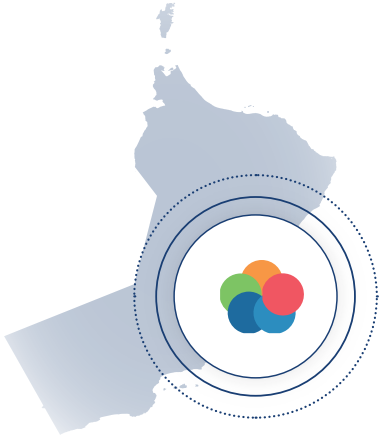

تلتزم سلطنة عُمان بمسؤليتها الدولية والإقليمية كعضو فاعل في:

1. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**
2. **وعضو مؤسس لرابطة الدول المطلة على المحيط الهندي.**

كما تحرص سلطنة عمان على تعزيز الشراكة العالمية من خلال تعاونها مع الهيئات و المنظمات الدولية والعربية والإقليمية.

الغاية 17-1

تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

ارتفعت نسبة **الإيرادات الحكومية** إلى **الناتج المحلي الإجمالي** من **27.5%** في عام 2015م لتصل إلى **33.3%** في عام 2023م، وتمثل **الإيرادات النفطية النسبة الأكبر** من **إجمالي الإيرادات الحكومية** حيث تمثل حوالي **23.9%** من **الإيرادات الحكومية** في عام 2023م،

وبلغت **الإيرادات غير النفطية أقصى مساهماتها** في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023م مقارنة بالأعوام السابقة لتبلغ **9.4%** **(مؤشر 17-1-1)**، في حين **ارتفعت الميزانية المحلية الممولة من الضرائب** لتصل إلى **16.1%** في عام 2023م مقارنة ب **6.8%** في عام 2015م **(مؤشر 17-1-2)**.

شكل (17-1):

نسب تطور مجموع الإيرادات الحكومية ،مؤشر 17-1-1

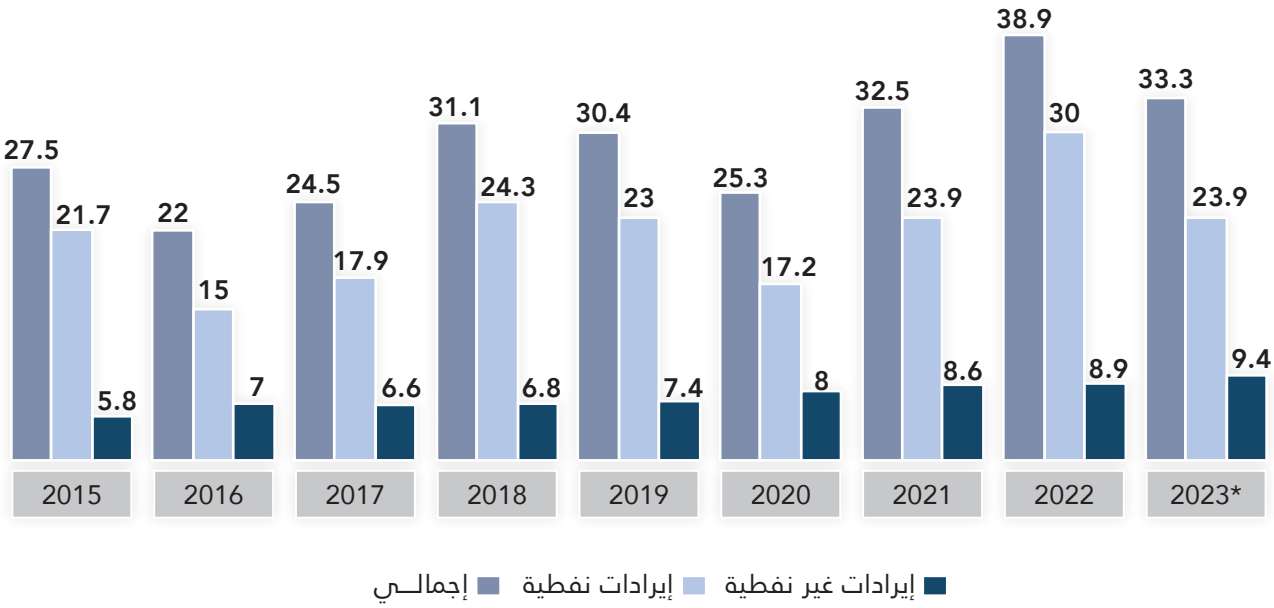

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

* بيانات مبدئية

شكل (17-2):

نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية ،مؤشر 17-1-2

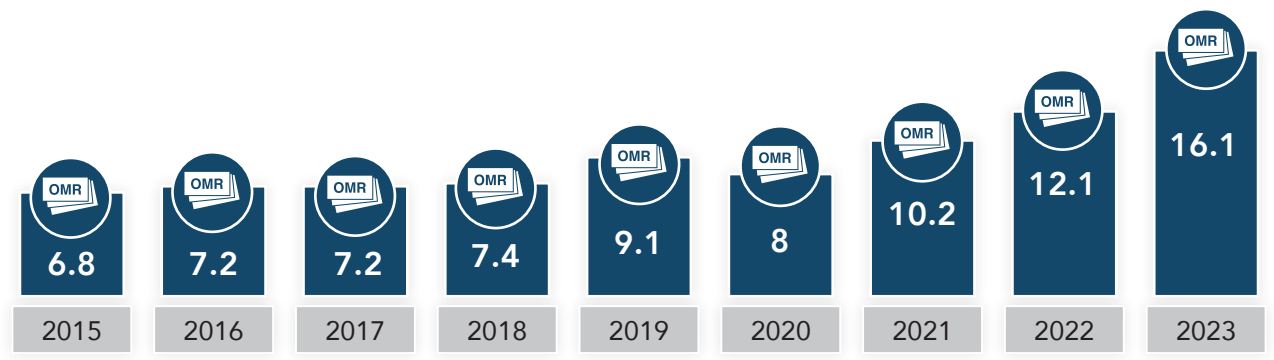

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الغاية 17-5

اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً، وتنفيذها.

تسعى سلطنة عُمان إلى **تعزيز بيئة الاستثمار** من خلال تطبيق نظم وتشريعات تدعم جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أصدرت المرسوم السلطاني رقم 2019/50م الخاص بقانون استثمار رأس المال الأجنبي، وتتبنى العديد من الإجراءات والسياسات المحفزة للاستثمار الأجنبي في البلاد، مما يدعم ويتماشى مع **المؤشر (17-5-1)** الذي يدعو إلى **اعتماد وتفعيل نظم وطنية تعزز الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية**، بما في ذلك البلدان **الأقل نموًا**.

من خلال هذا القانون، تعمل سلطنة عُمان على **خلق بيئة استثمارية محفزة لتدفق رأس المال الأجنبي**، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الشراكات العالمية التي تسعى إليها أهداف التنمية المستدامة.

الغاية 17-5

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق في ما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

ارتفعت اشتراكات الإنترنت ذي النطاق العريض للسرعة **10 ميجابايت وأكثر**، فقد بلغ المعدل **6.4** لكل **100** من السكان في عام 2023م مقارنةً بـ **0.16** في عام 2015م، وفي المقابل **انخفضت** الاشتراكات بالنسبة **للسرعات الأقل (مؤشر 17-6-1)**.

جدول (17-3):
تطور اشتراكات الإنترنت (لكل 100 من السكان) ، مؤشر 17-6-1

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات

الغاية 17-8

التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تشير الإحصاءات إلى أن **95%** من سكان سلطنة عمان **يستخدمون الانترنت** عام 2024م **بزيادة** مقدارها **23%** عن عام 2016م. وعلى **مستوى النوع**، لا زالت نسبة الاستخدام بين **الذكور أعلى** عن الإناث حيث تبلغ **95%** عام 2024م **بارتفاع** مقداره **20%** عن عام 2016م، في حين تبلغ نسبة الاستخدام **92.7%** بين **الإناث بزيادة** مقدارها **25%** عن عام 2016م **(مؤشر 17-8-1)**.

جدول (17-4):
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت ، مؤشر 17-8-1

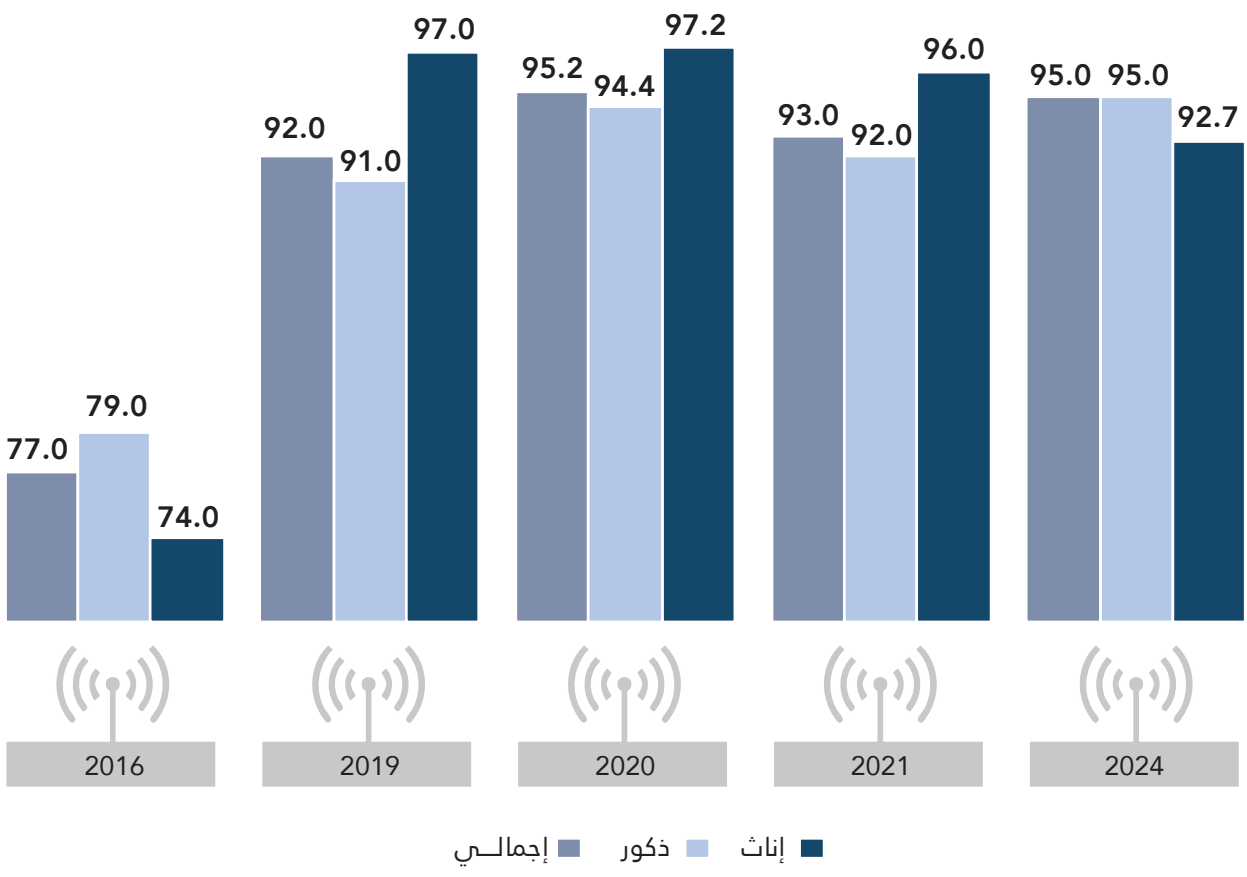

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – مسح النفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات

الغاية 17-5

تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020م.

تمكنت سلطنة عُمان منذ عام 2019م، من:

- وضع تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية كإصدار قانون الإحصاء والمعلومات[9] وإصدار استراتيجية البيانات الوطنية[10]واللائحة التنفيذية لقانون الإحصاء والمعلومات[11] **(المؤشر 17-18-2)**.

- وضع خطط إحصائية وطنية من قبل الحكومة ممولة بالكامل وقيد التنفيذ منها على سبيل المثال لا الحصر تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن الإلكتروني عام 2020م والتعداد الزراعي عام 2024م **(المؤشر 17-18-3)**.

الغاية 17-19

تعزيز التعاون الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030م.

- تعد تعدادات السكان والمساكن من أهم المصادر الأساسية التي توفر البيانات اللازمة لصياغة وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وضمان الاستدامة البيئية. وقد حققت سلطنة عُمان **إنجازاً بارزاً** بإجراء **تعداد إلكتروني للسكان في عام 2020م**، ما يعكس تطورها في استخدام التكنولوجيا لتطوير البنية الأساسية للإحصاءات الوطنية ودعم عمليات التخطيط المستقبلي بشكل دقيق وفعال **(مؤشر 17-19-2أ)**.

- تمكنت سلطنة عمان من **تحقيق** نسبة **100%** في **تسجيل المواليد والوفيات**، مما يعزز من دقة وجودة البيانات السكانية التي تعتمد عليها في تطوير سياساتها وبرامجها **(مؤشر 17-19-2ب)**.

9 - مرسوم سلطاني رقم 55 / 2019 بإصدار قانون الإحصاء والمعلومات

10 - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات: قرار رقم 103 / 2022 بإصدار استراتيجية البيانات الوطنية

11 - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات: قرار رقم 9 / 2023م بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإحصاء والمعلومات

امسح الكود

لتصفح الملحق الخاص بجداول أهداف مؤشرات التنمية المستدامة

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عُمان

رؤية عُمان 2040 OmanVision

www.ncsi.gov.om

طبعت بمطابع المركز